المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

ESGEN

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول عل شهادة الماستر في علوم التسيير.

التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

الموضوع :

دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار

دراسة حالة بمركز الضرائب -الجزائر شرق -

من اعداد الطالبة

- **ديقر مليكة**

اشراف الاستاذ

- **خمري رضا**

دفعة جوان 2023

المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

ESGEN

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول عل شهادة الماستر في علوم التسيير.

التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

الموضوع :

دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار

دراسة حالة بمركز الضرائب -الجزائر شرق -

من اعداد الطالبة

- **ديقر مليكة**

اشراف الاستاذ

- **خمري رضا**

دفعة جوان 2023

إهداء

إلى من علمني أبجديات الحياة، إلى من علمني أن الدنيا كفاح، إلى من رافقني بالدعاء في كل خطوة وانتظر هذه اللحظات بفارغ الصبر، إلى النور الذي ينير دربي، إلى داعمي الأول، إلى من حصد أشواك دربي قبلي ليمهد لي الطريق

"ابي"

إلى ريحانة قلبي، رفيقة الروح، إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من سهرت الليالي تنير دربي، الى الحنونة التي تشاركني كل افراحي واساتي، الى مصدر العطف والحنان الى أروع امرأة في الوجود

"أمي"

إلى سعادتي وبهجة عمري، إلى من تطيب الدنيا بوجودهم وتحلو الأيام بأصواتهم وضحكاتهم،

إلى كتفي الثابت في الحياة إلى سندي الذي لا يميل

"إخوتي"

إلى رفيقات دربي، إلى من كان لأيامي بصحبتهم طعم اخر، إلى من رفعوا همتي وشدو عزمي،

إلى من أمنو بي وكانوا معي عند ضعفي، إلى من شاركوني هاته الطريق، وكانوا خير هدية وخير ونيس فيها

"حليمة، فايزة، وئام"

إلى ذاتي التي ما استسلمت رغم الصعاب، إلى كل ومضة عين قاومتها ليلا، إلى رجفة يدي قبل كل امتحان وعند صدور كل نتيجة، إلى احلامي المخبأة على أمل اللقاء.

الى كل من سهل لي الطريق، بدعوة صادقة او كلمة طيبة .....

مليكة

كلمة شكر

عرفانا وتقديرا للجميل، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان الى:

الدكتور: "خمري رضا "

الذي تفضل مشكورا بالإشراف على دراسة ومتابعة هذا العمل بكافة مراحله فكان خير معلم وكانت الآراء والاقتراحات التي قدمها ركيزة قوية من ركائز نجاحي وإني أقدر جهوده ووقته. فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى المفتش الجبائي والمشرف على التربص التطبيقي:

السيد: "حركاتي رياض "

على كل ما قدمه من معلومات ومراجع ووثائق لإتمام الدراسة، وعلى نصائحه ودعمه المستمر.

كما اود ان أتقدم بالشكر المسبق لكافة أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة هذا البحث وفحصه.

كما اود ان أشكر جميع افراد *" المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي"* الذين ساهموا في تكويني وتعليمي طوال 3 سنوات ولكل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار، من خلال تحليل الوثائق المالية لمؤسسة اقتصادية في حالتين: حالة وجود اعفاء وحالة عدم وجود اعفاء، مع حساب معدل الضغط الضريبي المفروض على المؤسسة في كل حالة .

توصلت الدراسة الى ان الإعفاءات الجبائية تساهم في تخفيف العبء الضريبي المفروض على المؤسسة و تلعب دورا مهما جوهريا في تطوير الاستثمار وترقيته.

الكلمات المفتاحية: الاعفاءات الجبائية، الاستثمار، الضغط الضريبي.

Résumé :

Cette étude vise à évaluer le rôle des exonérations fiscales dans la promotion de l'investissement en analysant les documents financiers d'une entreprise dans deux scénarios : un scénario avec exonération et un scénario sans exonération, tout en calculant le taux de pression fiscale imposé à l'entreprise dans chaque cas.

L'étude a conclu que les exonérations fiscales contribuent à alléger la charge fiscale pesant sur l'entreprise et jouent un rôle essentiel dans le développement et la promotion de l'investissement.

Les mots clés : les exonérations fiscales, l'investissement, la pression fiscale.

Summary :

This study aims to assess the role of tax exemptions in the promotion of investment, by analysing the financial documents of an economic institution in two cases: the existence of an exemption and the absence of an exemption, with calculating the tax pressure rate imposed on the enterprise in each case.

The study found that fiscal exemptions contribute to easing the institution's tax burden and play an essential role in the development and promotion of investment.

Keywords: Fiscal exemptions, investment, tax pressure

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الية عمل السياسة الجبائية في زيادة موارد الخزينة	7
2	منحنى **Laffer**	13
3	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	55

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	العوامل المكونة لمناخ الاستثمار	38
2	البطاقة التقنية للمشروع	60
3	إعفاءات الرسم على القيمة المضافة (مرحلة الإنجاز)	62
4	جدول النتائج في حالة الإعفاء	65
5	معدل الضغط الجبائي في حالة الاعفاء	66
6	الضريبة على الرسم المهني في حالة عدم الاعفاء	66
7	الضريبة على أرباح الشركات في حالة عدم الاعفاء	67
8	جدول النتائج في حالة عدم الاعفاء	68
9	معدل الضغط الجبائي في حالة عدم الاعفاء	69
10	جدول مقارنة بين حالة الاعفاء وحالة عدم الاعفاء	69
11	تطور أصول المؤسسة	70

قائمة الاختصارات:

الرمز	المرادف باللغة الفرنسية	المرادف باللغة العربية
ANDI	Agence Nationale de développent des investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANGEM	l'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
API	Agence Nationale de promotion des investissements	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
BS	Bénéfice de Société	أرباح الشركة
CA	Chiffre d'affaires	رقم الاعمال
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
CNI	Conseil National de l'investissement	المجلس الوطني للاستثمار
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على ارباح الشركات
IFU	Impôt Forfaitaire Unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
IRG	Impôt sur le revenu globale	الضريبة على الدخل الاجمالي
PFG	Pression fiscale globale	الضغط الضريبي الإجمالي
PFI	Pression fiscale individuelle	الضغط الضريبي الفردي
PIB	Produit Intérieur Brut	الناتج المحلي الإجمالي
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
VA	La valeur ajoutée	القيمة المضافة

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان
1	البطاقة التقديرية للمشروع
2	مقرر منح مزايا الإنجاز
3	تخفيضات الرسم على القيمة المضافة لسنة 2018
4	تخفيضات الرسم على القيمة المضافة لسنة 2019
5	تخفيضات الرسم على القيمة المضافة لسنة 2020
6	جدول النتائج الخاص بالمؤسسة لسنة 2021
7	وثيقة تصريح G04 لسنة 2021
8	ميزانية المؤسسة 2021 (جزء أصول)
9	ميزانية المؤسسة 2021 (جزء خصوم)
10	مقرر منح مزايا الاستغلال
11	وثيقة تصريح G29 لسنة 2021

الفهرس

الفهرس

مقدمة عامة ..... ا

الفصل الأول : واقع الإعفاءات الجبائية في الاقتصاد الجزائري.....2

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لسياسة الاعفاء الجبائي.....3

المبحث الثاني: تقييم سياسة الإعفاءات الجبائية 9

المبحث الثالث: الهيئات المسؤولة عن منح الإعفاءات الجبائية ودعم الاستثمار في الجزائر.....16

الفصل الثاني : مناخ الاستثمار في الجزائر، الواقع والتحديات.....28

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.....29

المبحث الثاني: الإطار العام للمناخ الاستثماري الجيد.....37

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر 44

الفصل الثالث: دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار.....53

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب 54

المبحث الثاني : دراسة ملف مؤسسة اقتصادية في ظل الإعفاءات الجبائية 59

خاتمة عامة.....73

المقدمة العامة

مقدمة

يعتبر الاستثمار شريان الحياة لاقتصاد أي دولة . لذلك نجد دول العالم تتنافس من اجل انشاء بيئة استثمارية، تستقطب المستثمرين من مختلف بقاع العالم .

وتعتبر الجزائر احدى هاته الدول فرغم امكانياتها الطبيعية والبشرية الهائلة لاتزال في رتبة الدول النامية، لذلك سعت الحكومة الجزائرية في اطار الإصلاحات الأخيرة التي تشهدها بعد تكوين الحكومة الجديدة الى طرح موضوع الاستثمار على طاولة النقاش لمحاولة احداث تغييرات في البيئة الاستثمارية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وكانت اول خطوة في هذا الصدد هي اصدار قانون الاستثمار الجديد الذي يحوي في طياته جملة من التعديلات في القوانين السابقة إضافة الى جملة من التحفيزات التي تستقطب المستثمر وترغبه على اخذ قرار الاستثمار في الجزائر، ومن بين هاته التحفيزات المقدمة تأتي الإعفاءات الجبائية كإحدى السياسات المنتهجة لتشجيع الاستثمار وترغيب المستثمرين .

لذلك نفتتح هاته الورقة البحثية ونطرح التساؤل التالي :

" ما هو دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار؟"

وللإحاطة بهذا الموضوع من مختلف الجوانب نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا نقصد بسياسة الإعفاءات الجبائية ؟

-كيف يؤثر الضغط الضريبي على عرقلة الاستثمار في الجزائر ؟

-كيف تساهم الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار؟

وكإجابات مقترحة لهاته التساؤلات يمكننا ان نفترض ان :

- سياسة الإعفاءات الجبائية عبارة عن امتيازات تمنحها الدولة لاعتبارات زمانية ومكانية.
- زيادة الضغط الضريبي يؤدي الى زيادة تكاليف الإنتاج مما يؤدي الى تقليص الأرباح ويعرقل تطور الاستثمار في الجزائر .
- تساهم الإعفاءات الجبائية في دعم المستثمر وحثه على تنمية مشروعه وتطويره .

الدراسات السابقة:

يعتبر هذا البحث تعميقا وتكملة لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير السياسة الجبائية على الاستثمار، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

-أ/بوقفة (عبد الحق)، د/ رزيق (كمال)، " دور سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI(2002-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد01، العدد السادس.

تهدف الدراسة الى معرفة مدى مساهمة سياسة التحفيز الجبائي التي تقدمها الدولة من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن احجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورات عديدة شملت زيادة على مستويات الاستثمارات بها وكذلك زيادة على مستويات التشغيل بهذه المؤسسات .

-د/ بابا (عبد القادر)، أ/ أجري(خيرة)، " الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الامتيازات الجبائية والدور الذي تلعبه في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلصت الدراسة الى انه لا يزال حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيف مقارنة مع نتائج الدول العربية، وأن الدور الذي تلعبه الامتيازات والتحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه بعد.

أهمية البحث :

تتجلى أهمية البحث في التقصي عن وضع الاستثمار في الجزائر وإبراز أهمية الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار وجذب المستثمرين ، وما يؤدي اليه كل هذا من دعم للاقتصاد الوطني والمساهمة في خلق مناصب الشغل وتحقيق الرفاه الاجتماعي ، والزيادة في القدرة الشرائية للمواطنين وتحقيق تنمية شاملة تعود بالنفع على الخزينة العامة وعلى الناتج الوطني الخام .

اهداف البحث :

- التعرف على الإعفاءات الجبائية وتقييم دورها في تعزيز النمو الاقتصادي.
- تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، ومحاولة استكشاف العوامل المؤثرة في تنمية بيئة الاعمال وجذب الاستثمار.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب شخصية:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الاستثمار في الجزائر والرغبة في استكشاف خلفياته.
- إثراء الزاد المعلوماتي وتطوير المهارات في مجال الجباية والمحاسبة.
- محاولة التعرف على وظيفة أعوان الرقابة الجبائية ودورهم في ضمان تنفيذ ومراقبة استخدام الإعفاءات الجبائية بشكل ملائم وفعال.

أسباب موضوعية:

- فرصة للمساهمة في المعرفة العلمية والأدبيات الأكاديمية المتعلقة بـتأثير الإعفاءات الجبائية على الاستثمار في الجزائر.
- توجيه الاهتمام إلى قضية هامة في مجال الاقتصاد والتنمية في الجزائر وتقديم مساهمة فعالة في النقاش العلمي حولها

المنهجية المتبعة :

من اجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع والاجابة على الإشكالية المطروحة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري من الدراسة والمتعلق بسياسة الاعفاء الجبائي والاستثمار، وعلى المنهج التحليلي في دراسة الحالة عن طريق تحليل تطور الاستثمار في مؤسسة اقتصادية في ظل وجود إعفاءات جبائية .

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على ملف اجراء الدراسة من مركز الضرائب بحجة السر المهني.
- التغير الحاصل في القوانين في الفترة الأخيرة والذي صعب مهمة البحث

خطة العمل:

لتحقيق اهداف الدراسة ومعالجتها بصورة علمية قمنا باعتماد خطة عمل مقسمة الى ثلاث فصول كالتالي:

خصصنا الفصل الأول للتعريف بسياسة الاعفاء الجبائي وتقييم نظام الإعفاءات المطبق في الجزائر . كما تم التطرق الى الهيئات والاليات الموجهة لدعم الاستثمار وتطبيق سياسة الاعفاء الجبائي.

اما الفصل الثاني فيتمحور حول استكشاف الاطار المفاهيمي لعملية الاستثمار ودراسة الاطار العام للمناخ الاستثماري الجيد . إضافة إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر وتحديد التحسينات المحتملة .

اما بخصوص الفصل الثالث فركزنا فيه على تحديد دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار. حيث قمنا أولا بتعريف بمركز الضرائب وذكر مهامه بصفته محل اجراء التدريب، بعدها قمنا بتقديم مثال تطبيقي حول مؤسسة اقتصادية استفادت من نظام الإعفاءات الجبائية

الفصل الأول

الفصل الأول: واقع الإعفاءات الجبائية في الاقتصاد الجزائري

تمهيد

نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الفترة الأخيرة والمتمثلة في تذبذب أسعار النفط و الغاز و عدم استقرارهما، خاصة وانهما يشكلان نسب كبيرة من صادرات البلاد وميزانية الدولة . أصبح لزاما عليها التوجه نحو التفكير في إيجاد حلول للخروج من هذه الازمة من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة والصيد البحري والسياحة، و التي تعتبر من الحلول الحقيقية و الفعالة للخروج من تبعية اقتصاد البلد للمحروقات.

و من أجل تحقيق ذلك هدفت الجزائر و منذ فترة طويلة الى تطبيق سياسة تحفيزية تقوم على مبدأ منح إعفاءات ضريبية سعيا منها الى تشجيع الاستثمار و النهوض بالاقتصاد الوطني، و من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على هذه السياسة من خلال التطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بها .

ولقد قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية كالتالي :

المبحث الأول : الاطار النظري لسياسة الاعفاء الجبائي .

المبحث الثاني : تقييم سياسة الاعفاء الجبائي .

المبحث الثالث : الهيئات المسؤولة عن منح الإعفاءات الجبائية ودعم الاستثمار .

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة الإعفاء الجبائي

تعد سياسة الإعفاءات الجبائية من اهم الأدوات التي تستغلها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى بعض الأطر النظرية التي تساعدنا على التعرف على هذه السياسة وفهم الأهداف التي تسعى الى تحقيقها وصولا الى التعرف على اهم الهيئات المسخرة لتطبيقها .

المطلب الأول: مفهوم الاعفاء الجبائي وخصائصه

سنخصص هذا المطلب لتقديم التعريفات المختلفة المقدمة لهاته السياسة إضافة الى التطرق الى اهم خصائصها .

1-تعريف الإعفاء الجبائي:

تعددت التعاريف المختلفة لسياسة الاعفاءات الجبائية، لكن على العموم سنحاول إدراج بعضها في النقاط التالية :

عرفت على انها " ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية ، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات او لبعضها ، يتم تحديدها وفق معيار موضوعي او جغرافي ، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات في مجالات يعزف عن الاستثمار فيها ، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة ، و بالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف " [1].

وهي عبارة عن " تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الجبائية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح إلى بعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط التي يحددها المشرع "[2] .

و عرفت الأمم المتحدة الحافز الضريبي بأنه " منح امتياز خاص ينتج عنه نفقات عامة – مساهمة مالية – ترتبط بإنشاء او حيازة او توسيع او إدارة او تسيير او تنفيذ او استثمار يقوم به من طرف متعاقد او غير متعاقد في إقليمه "[3] .

[1] - طالبي (محمد) ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، جامعة الشلف، العدد السادس، ص316.

[2] - بوقفة (عبد الحق)، رزيق (كمال)، " دور سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI(2002-2012)، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، جامعة الوادي، المجلد01، العدد السادس، ص196.

[3] - خلاف (علام)، سياسة التحفيز الجبائي كألية لترقية الاستثمار في الجزائر، *مجلة الحقوق و العلوم السياسية* ، جامعة خنشلة ، المجلد 10 ، العدد1، فيفري2023، ص 786

وتعرف أيضا على أنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخطط لها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث اثار اقتصادية ، اجتماعية او سياسية مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق اهداف المجتمع"[1]

كما يمكن اعتبارها " اجراء غير اجباري يدخل ضمن السياسة الاقتصادية يخصص لطائفة اقتصادية محددة لجذبها ودفعها لاتخاذ سلوك معين للاستثمار في المناطق والميادين التي لم يستثمروا فيها من قبل لقاء استفادتهم من امتيازات معينة "[2]

بتتبع المفاهيم المختلفة للإعفاءات الجبائية يتضح ان جميعها تدور حول اعتبارها نظاما يصمم في اطار السياسة المالية يتضمن مجموعة من السياسات والتدابير الحكومية التي تهدف الى تحفيز وتشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الضرائب او الرسوم او منح الإعفاءات الضريبية للأفراد او الشركات .

2-خصائص الاعفاء الجبائي :

من خلال مجموعة التعاريف السابقة الذكر يتضح ان سياسة الاعفاء الجبائي تتسم بمجموعة من الخصائص هي :

- **إجراء اختياري :**

حسب هذه الخاصية " فإن المستثمرون لهم الحرية في الاختيار بين الاستفادة من الإجراءات و المزايا الممنوحة من عدمه ، الا أن الاستفادة من التحفيزات الضريبية تفرض الخضوع لشروط تضعها الدولة ، وعدم الاستفادة يترتب عليه الخضوع للنظام الضريبي العادي المطبق في الدولة المضيفة "[3]

- **إجراء هادف [4]:**

تمنح الدولة حوافز ضريبية للمستثمرين من اجل بلوغ أهدافها ، لكن هذه الأهداف غير أكيدة التحقيق ، فاستغناء الدولة عن إيرادات مالية جبائية يتم وفق السياسة الاقتصادية للدولة المتبعة من طرفها وذلك اعتمادا على العناصر الدالية :

---

[1] - لموشي (زهية)، "الامتيازات الجبائية كمصدر لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر "، *المجلة العلمية لجامعة الجزائر* ،الجلد 6 ، العدد 11، جانفي 2018، ص 5

[2] - بوزيان(كريم) وزيدان (محمد) ، مساهمة سياسة التحفيز الجبائي لتنمية الاستثمار في القطاع الصناعي ، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، جامعة البليدة، الجزائر ، المجلد16، العدد 24 ،2020 ، ص150.

[3] - بوقفة (عبد الحق)، رزيق (كمال)، "، مرجع سبق ذكره، ص197.

[4] - عزيزي (جلال)،اثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة محمد الصديق ، جيجل، الجزائر، أفريل 2012، ص11.

- مراعاتها للظروف الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية المحيطة بها .
- مدة صلاحية إجراء التحفيز .
- تحديدها لمختلف الشروط التي يجب توفرها في المستفيد .
- تحديد الإطار القانوني للمستفيد[1].

❖ **إجراء له معايير :**

يعتبر الاعفاء الجبائي إجراء خاص موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة وعلى هذه الفئة ان تحترم بعض المعايير ، كمكان الإقامة ومدة الاستفادة من هذا التحفيز، وهذه المعايير تحدد من طرف المشرع فهي من جهة تمثل شروط للاستفادة ومن جهة أخرى تعتبر كضمان لتحقيق الأهداف المرجوة[2].

❖ **وسيلة لتشجيع المستثمرين :**

الاعفاء الضريبي وسيلة تستخدمها الدولة من أجل تشجيع المستثمرين للقيام بالعملية الاستثمارية ، ذلك عن طريق منحهم الحوافز و التسهيلات وفق شروط خاصة ، مما يخفض عليهم بعض التكاليف وبعض الأعباء التي يتحملونها.[3]

❖ **وجود الثنائية (الفائدة-المقابل):**

وتعني أن الاعوان الاقتصاديين يستفيدون من الاعفاءات الضريبية و لكن في المقابل يشترط عليهم التوجه نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى والاهداف الاقتصادية المسطرة في إطار السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة، وذلك في سبيل الحصول على نتائج على المدى القريب و البعيد [4].

❖ **احداث سلوك :**

تسعى الدولة من خلال اجراء التحفيز الى احداث سلوك لم يتم التفكير به من قبل من طرف الأعوان الاقتصاديين وكذلك تسعى لتحريضهم على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم [5].

---

[1] - عزيزي (جلال)،اثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة محمد الصديق ، جيجل، الجزائر، أفريل 2012، ص11.

[2] -أ/بوقفة (عبد الحق)، د/ رزيق (كمال)، "، مرجع سبق ذكره، ص197.

[3] - عزيزي (جلال) ،مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[4] خلفي (سامية)و عليلي (نادية) ،فعالية التحفيزات الجبائية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي ، جامعة المسيلة ، المجلد 5، العدد 1 ، ماي 2021، ص 21.

[5] - عزيزي(جلال)، مرجع سبق ذكره، ص12.

❖ **إجراء عام وخاص :**

إن العمومية هنا تشمل جميع الأعوان ما دامت تتوفر فيهم جميع الشروط لمنح الاعفاءات الضريبية ، أما الخصوصية فلا تمس العون الاقتصادي بحده ذاته دائما، و انما تكمن في تحديد مكان مزاولة النشاط و أنوعه و أهدافه [1].

المطلب الثاني: أهداف سياسة الاعفاء الجبائي

تهدف الدولة من خلال سياسة الاعفاء[2] الى:

- توسيع الخيارات المالية العامة واستخدام الاعفاءات الجبائية كأداة لمواجهة تحديات الاقتصاد المعاصر و الانفتاح الاقتصادي .
- تحديد المشاريع المستهدفة لترقية النشاط الاقتصادي وتقييم النتائج والتكاليف المرتبطة ببرنامج الاعفاء الضريبي .
- تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو المناطق التي تحتاج للتنمية . وتعزيز التطور القطاعي للأنشطة مثل القطاع الفلاحي والتكنولوجيا الحديثة .
- تعزيز الصادرات وخلق فضاء منافسة بين المؤسسات المحلية . وتشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير .
- جذب رأس المال الأجنبي عن طريق تخفيض الضريبة على راس المال واحتواء التدفقات المالية الخارجية وتقديم إعفاءات ضريبية محفزة للاستثمارات الأجنبية .
- خلق مناصب الشغل و تقليل معدلات البطالة من خلال منح تحفيزات جبائية للمؤسسات الخالقة لمناصب الشغل .
- تحقيق التنمية الاجتماعية، و تخفيض الفقر حيث أن اغلب الدول المانحة لتحفيزات جبائية تسعى لمساعدة بعض فئات المجتمع عن طريق تخفيض العبء الضريبي .
- زيادة إيرادات الخزينة على المدى الطويل ، من خلال تنويع الاستثمار وتوسيع قاعدة الضرائب وتعزيز الحصيلة الضريبية.

[1] - المرجع السابق، ص13.

[2] - زينات(أسماء)،"مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر"، *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*،العدد33، 2016 ، ص 121

والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل01: الية عمل السياسة الجبائية في زيادة موارد الخزينة مستقبلا

المصدر: مولود (فتحي) وخملول (محمد)، فعالية سياسة التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية* ، المجلد 1 ، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 67.

المطلب الثالث: أشكال الإعفاءات الجبائية

تأخذ الإعفاءات الجبائية عدة اشكال هي :

1-الاعفاء الدائم [1]:

يقصد به الاعفاء التي تتمتع به المنشأة طول حياتها دون خضوعها للضريبة ، طالما انها تمارس النشاط المحدد الذي يتمتع بالإعفاء وفقا للقانون . يتم منح هذا الاعفاء استنادا الى أهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية :

1-1 الإعفاءات ذات الطابع الاجتماعي : تمنح الإعفاءات ذات الطابع الاجتماعي للأنشطة الاقتصادية التي تركز على الجوانب الاجتماعية والإنسانية كالأنشطة الفلاحية التي لم تتطور بعد، حيث لا تزال الى فترة زمنية أولية لتحسين تقنياتها الفلاحية وتدريب الكوادر المتخصصة . يتم منح هذه الإعفاءات بهدف تحقيق الامن الغذائي ودعم هذه الأنشطة لتلبية احتياجات المجتمع وتحسين المستوى المعيشي .

[1] - غريبي (محمد) ، شراطي (خيرة) ، "التحفيز الضريبي في جذب وتشجيع الاستثمار" ، *مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسة* ، المركز الجامعي افلو ، المجلد 03 ، العدد 01، جوان 2019 ، ص 114.

1-2- الإعفاءات ذات الطابع الاقتصادي : تلجأ الدولة الى منح مثل هذا الاعفاء لصالح الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تكتسي أهمية بالغة ضمن سياستها التنموية ، لما لها من انعكاسات إيجابية على بعض القطاعات وعلى التنمية الاقتصادية بصفة خاصة ، كقطاع التشغيل وما يوفره من مناصب شغل ، وقطاع التصدير للمساهمة في جلب العملة الصعبة .

1-3- الإعفاءات ذات الطابع العلمي والثقافي: تهدف الدولة من خلال احداث إعفاءات ذات صبغة علمية وثقافية الى تشجيع البحث العلمي ، نظرا للدور الهام الذي يلعبه في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد . وتهدف هذه الإعفاءات أيضا الى تكييف الدولة مع التحولات التي يشهدها العالم ، سواء كانت تحولات اقتصادية او سياسية . حيث تسعى الدولة من خلال هاته الإعفاءات الى تشجيع الابتكار وتعزيز الأبحاث العلمية والثقافية التي تسهم في تطوير المجتمع وتعزيز قدراته .

2-الاعفاء المؤقت

هو اسقاط حق الخزينة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع . يتم منح هذا الاعفاء في مرحلة بداية النشاط ، حيث يتم تخفيض او الغاء الضرائب لفترة زمنية معينة . وبعد انقضاء فترة الاعفاء الضريبي ، يتعين على المنشأة الامتثال للتشريعات الضريبية وتحمل الضرائب المطلوبة . هذا النوع من الإعفاءات شائع في معظم التشريعات الضريبية ، حيث يتم منح الاعفاء الضريبي للمنشآت التي تبدأ او تزاول أنشطة خفيفة لفترة زمنية محددة ، وعادة ما يبدا هذا الاعفاء من السنة المالية الأولى لبدء مزاولة النشاط، ويتم تحديد ذلك حسب الاحكام القانونية والضريبية المعمول بها[1].

3-الاعفاء الكلي

يعني ان المستفيد من الاعفاء لا يدفع أي ضرائب على الدخل او الأرباح بشكل كامل. وبمعنى اخر. يتم تحريره تماما من أي التزامات ضريبية . هذا النوع من الاعفاء يعتبر اقصى درجة من التسهيل الضريبي، حيث يتيح للمستثمرين او الشركات فرصة الحصول على أرباح كاملة دون دفع أي ضرائب عليها [2].

4-الاعفاء الجزئي[3]

يقصد بالإعفاء الجزئي إسقاط جزء من حق الخزينة العمومية لمدة معينة، كإعفاء المؤسسات في الطوق الثاني من الجنوب من 25% من الضريبة على الدخل الإجمالي او الضريبة على أرباح الشركات

[1] المرجع السابق، ص115.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.

تبعا لشكلها القانوني، وتجدر الإشارة إلى أن الإعفاءات الضريبية المؤقتة هي الأكثر انتشارا في البلدان النامية، إلا أنه يوجد بها عدة سلبيات نذكر منها:

- تشكل الإعفاءات الضريبية المؤقتة حافزا قويا للتهرب الضريبي .
- توفر فرصة للتلاعب حيث يمكن للمستثمرين استغلال فترة الاعفاء المؤقت وتمديدها عن طريق تحويل المشروع القائم الى مشروع جديد، مما يتيح لهم الاستفادة من الاعفاء لمدة أطول .
- جذب المشاريع قصير الاجل والتي قد لا تساهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد مقارنة بالمشاريع طويلة الأجل .

المبحث الثاني: تقييم الاعفاءات الجبائية

تقييم الإعفاءات الجبائية هو عملية تحليلية تهدف الى فهم هذه السياسة وتحسين تصميمها وتنفيذها ، ويتم ذلك عن طريق تحليل اثارها الاقتصادية والاجتماعية ودراسة التحديات التي تواجهها إضافة الى تحديد العوامل المؤثرة على فعاليتها . حيث سنتطرق في هذا المبحث بشيء من التفصيل لجميع هاته العناصر

المطلب الأول: تحليل الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لسياسة الاعفاءات الجبائية

تحليل الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الإعفاءات الجبائية يهدف الى فهم التأثير الذي تخلفه هذه السياسة على الاقتصاد والمجتمع بشكل كامل، ويتضمن هذا التحليل عدة جوانب مهمة نلخصها كما يلي:

1- اثار الاعفاءات الجبائية على المجتمع المحلي :

تؤثر الاعفاءات الجبائية بشكل كبير على المجتمع المحلي، وفيما يلي نستعرض بعض الآثار المحتملة للإعفاءات الجبائية على المجتمع المحلي:

أ) **امتصاص البطالة:** المساهمة في امتصاص البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تقوم بإعادة استثمارها وتشغيلها وبالتالي توفير مناصب شغل جديدة مما يساهم في تخفيف حدة البطالة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني للدولة[1].

ب) **تحسين البنية التحتية:** تساعد الحوافز الجبائية على توفير الموارد المالية اللازمة لتحسين البنية التحتية للمنطقة، مما يساعد في تحسين الحياة في المنطقة وجعلها اكثر جاذبية للمستثمرين[2].

ج) **تحسين جودة الحياة:** يمكن أن تساعد الحوافز الجبائية في تحسين جودة الحياة في المنطقة المحلية عن طريق توفير فرص العمل وتحسين الخدمات العامة والمرافق[1].

[1] خلفي (سامية)و عليلي (نادية) ، مرجع سبق ذكره، ص 22
[2] المرجع نفسه.

د) **زيادة الدخل:** يمكن للحوافز الجبائية أن تساعد في زيادة الدخل المحلي من خلال توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية و النمو الاقتصادي[2].

ه) **تحسين البيئة:** قد تشجع الحوافز الجبائية المستثمرين على اتخاذ إجراءات لحماية البيئة ، و تنفيذ مشاريع صديقة للبيئة ، و بالتالي تحسين الجودة البيئية للمنطقة[3].

2- اثار الاعفاءات الجبائية على الاقتصاد المحلي :

وتنقسم الى اثار إيجابية واثار سلبية كالتالي :

2-1- الاثار الإيجابية :

أ) **تشجيع الاستثمار:** تعد الامتيازات الجبائية أداة فعالة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق المحلية ، وبالتالي يمكن أن تساعد على زيادة عدد الوظائف المتاحة و تنمية الاقتصاد المحلي .

ب) **تحفيز الابتكار:** تمكن الحوافز الجبائية المستثمرين على تنمية مهاراتهم والابتكار في مجالات مختلفة و بالتالي يمكن أن تؤدي الى تحسين الخدمات وتنمية المشاريع المحلية .

ج) **تعزيز التنافسية :** يمكن ان تساعد الامتيازات الجبائية على زيادة التنافسية بين المشاريع المحلية و تحفيز المستثمرين على تحسين جودة المنتجات و الخدمات المحلية .

2-2- الاثار السلبية :

أ) **تقليل إيرادات الحكومة :** تقليل الضرائب المفروضة على الشركات و الافراد يؤدي إلى تقليل إيرادات الحكومة المحلية ، وبالتالي تقليل الميزانية المتاحة لتمويل الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية و التعليم و البنية التحتية و غيرها .

ب) **التشويش على السوق:** يمكن أن تؤدي الامتيازات الجبائية إلى التشويش على السوق وتشجيع المنافسة غير الصحية بين الشركات التي تحصل على الامتيازات وتلك التي لا تحصل عليها. ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة التكاليف وتقليل الجودة في المنتجات والخدمات .

---

[1] مسدور(فارس)، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010-2009،ص351

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه

المطلب الثاني: دراسة التحديات التي تواجه تنفيذ الاعفاءات الجبائية

يذهب الكثير من الاقتصاديين الى ربط نجاح او فشل هذا الاجراء بتوفر عدة عوامل سواء على المحيط الاقتصادي او على المحيط السياسي.

1- شروط فعالية الإعفاء الجبائي:

إن انتهاج إجراء الاعفاء الجبائي لا يعتبر شرطا كافيا لتحقيق الاهداف المسطرة من طرف الدولة ، لان نجاح او فشل أي سياسه تحفيزية يقتضي من المشرع الجزائري قبل إعداده لهذه البرامج التحفيزية، أن يقوم بدراسة معمقه لكافه الظروف والاوضاع السائدة ومدى أولويه النشاطات المحفزة في إطار البرنامج الحكومي وبالتالي لنتمكن من ضمان تحقق فعالية الإجراء التحفيزي يجب علينا التأكد من توفر مجموعة من الشروط[1] التي ندرجها في النقاط التالية :

- يجب ان تقتصر سياسة الاعفاء الجبائي على أوجه النشاط المفيدة المهمة و الأساسية للمجتمع و لتقدمه الاقتصادي.
- ينبغي ان تتناسب أهمية الإعفاءات و التخفيضات مع درجة أهمية كل نشاط.
- يجب ان يكون النظام الجبائي على قدر من الأهمية يشعر معه الممول بأي تغيير في عبء الضرائب .
- يجب ان يكون حجم الاعفاء الجبائي هاما بحيث يؤثر في المستثمرين و يشجعهم على الاستثمار.
- يجب ان تتوافق سياسة الاعفاء الجبائي مع إدارة المؤسسة في توظيف الموارد المالية الناتجة عن تلك المزايا الجبائية في توسيع نشاطها و تحقيق فائض في المستقبل .
- اعتبار الضريبة جزء من المناخ الاستثمار العام ،تتداخل عناصر و تتشابك لحد كبير ،حيث ان توفير هذه العناصر يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسة .
- تبسيط إجراءات الحصول على الاعفاءات الجبائية ، وإعلام المؤسسات بأشكال الاعفاءات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.
- تأهيل الإدارة بحيث يجب أن تكون ذات كفاءة و نزاهة، كما يجب ان تمتلك عناصر قادرة مؤهلة تقوم بواجبها على خير أداء ، وتجنبها التكاليف الزائدة وضياع الوقت .
- تقييم مردودية سياسة الاعفاءات الجبائية وذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة من خلال معرفة حجم الاستثمارات الجديدة، حجم اليد العاملة المستخدمة ، حجم رأس المال المستثمر .

[1] صدوق (م) و شراطي (خ) ، غريبي (م)، دور التحفيز الضريبي في جذب وتشجيع الاستثمار ، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية ، المركز الجامعي افلو ، الجزائر ، المجلد 1، العدد 3، جوان 2019 ، ص 109.

2- حدود فعالية الاعفاء الجبائي :

هناك بعض العوامل التي تحول دون تحقيق نتائج إيجابية لسياسة الاعفاء الضريبي ، نذكر منها :

2-1- الضغط الجبائي :

يعد الضغط الجبائي من اهم العوامل التي تحول دون تحقيق نتائج إيجابية لسياسة الإعفاءات الجبائية لذلك سنتطرق فيه ببعض من التفصيل :

2-1-1- تعريف الضغط الجبائي :

يعرف الضغط الضريبي على انه النسبة المئوية للدخل المقتطع في شكل ضرائب ورسوم على الدخول المحققة من طرف الافراد المكلفين بالضريبة او من طرف الدولة بحد ذاتها ، او بعبارة أخرى هو نسبة الاقتطاع الضريبي مقارنة بالناتج الداخلي الخام للدولة [1].

2-1-2- قياس الضغط الجبائي :

يستعمل "الضغط الجبائي" لتقدير تأثير الضرائب والاقتطاعات الضريبية على الافراد والمؤسسات والحياة الاقتصادية بشكل عام . وفيما يلي نستعرض طرق قياس الضغط الجبائي على كل مستوى من هذه المستويات :

أ)- على مستوى الأفراد :

يتعلق بالموارد الشخصية للأفراد والتي تكون مستهدفة من طرف الدولة والجماعات المحلية في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة . يتم حساب الضغط الضريبي الفردي بناء على دخل الفرد ومبلغ الضرائب المستحقة المحصصة منها . علما بأن الضرائب الغير مباشرة لا تأخذ بعين الاعتبار لأنه من الصعب حساب جميع الضرائب المتحملة من قبل الفرد والتي تكون مدمجة في أسعار السلع. ويتم قياس الضغط الفردي[2] انطلاقا من العلاقة التالية :

$$PFI = \sum (I /Y) *100$$

ب)- على مستوى المؤسسة الاقتصادية :

لم تدل الكتابات في حقل المالية العامة والضرائب على وجود اهتمام كبير بقياس الضغط الجبائي على مستوى المؤسسة الاقتصادية . الا انك هناك بعض الاجتهادات من طرف الباحثين الذين حاولوا اقتراح صيغة لقياس تأثير الاقتطاعات الضريبية انطلاقا من القيمة المضافة للمؤسسة . وعليه يمكن حساب معدل الضغط الجبائي انطلاقا من العلاقة التالية :

[1] بوزيدة (حميد)، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4، ص282.

[2]- شيبي (عبد الرحيم)، بن عزة (محمد)، قياس الضغط الضريبي الأمثل في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية، تيسمسيلت، الجزائر ، المجلد06، العدد02 ، 2022 ، ص 372.

معدل الضغط الجبائي = (مبلغ الاقتطاع الجبائي / القيمة المضافة)*100

$$PFG = \sum (I / VA) *100$$

حيث يسمح هذا المعدل بقياس الأثر الذي يمارسه الاقتطاع الضريبي على القيمة المضافة ، وتظهر أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من الأهمية التي تكتسبها القيمة المضافة داخلها، حيث تمثل القيمة المضافة الثروة المنتجة داخل المؤسسة الاقتصادية والتي يساهم في تحقيقها عنصران أساسيان هما العمل ورأس المال[1] .

ج)-على مستوى الدولة[2]: يتعلق بإيرادات الضرائب الاجمالية المحصلة والتي ترتبط بالناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة ، يعكس الضغط الضريبي الإجمالي قدرة النشاط الاقتصادي على تحمل الاقتطاعات الضريبية . ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$PFG = \sum (I / PIB) *100$$

2-1-3- نظرية الضغط الضريبي ل [3] Laffer:

يمكن التعبير عن هذه النظرية بالمنحنى التالي :

الشكل 02: منحنى **Laffer**

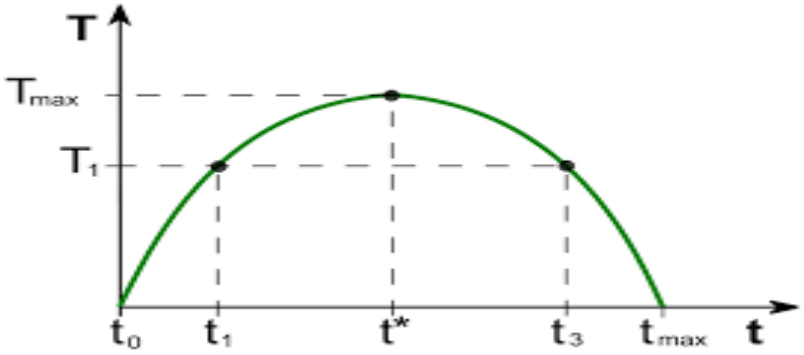

المصدر: شيبي (عبد الرحيم)، بن عزة (محمد)، مرجع سبق ذكره، ص 373.

يوضح هذا المنحنى العلاقة بين نسبة الضرائب وايرادات الضرائب . وينقسم الى جزئين :

في الجزء الإيجابي : كلما ارتفعت نسبة الضرائب ، زادت إيرادات الضرائب حتى تصل الى المستوى الأمثل ، لكن اذا تخطت الضرائب هذا المستوى تنعرج نحو الجزء السالب من المنحنى وهذا يدل على ان زيادة الضرائب فوق المستوى الأمثل قد يؤدي الى انخفاض إيرادات الضرائب .

---

[1] - دغموش (العربي)، جغلوف (ثلجة)، "محاولة تقييم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية"، *مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ، الجزائر ، 2004، ص 149.

[2] - شيبي (عبد الرحيم)، بن عزة (محمد)، مرجع سبق ذكره، ص 372.

[3] **آرثر بيتز لافر** (ولد في 14 أغسطس 1940 في يونغزتاون، أوهايو)، هو اقتصادي أمريكي ليبرالي، وهو أحد المنظرين الأساسيين لمدرسة اقتصاد العرض، التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين .اشتهر بالمنحنى الذي يحمل اسمه، والذي يجسد نظريته في العلاقة بين الضغط الضريبي ومداخيل ميزانية الدولة، وأثرهما في تحفيز الاستثمار

حيث اختصر الاقتصادي الأمريكي laffer هاته العلاقة بعبارة " كثرة الضرائب تقتل الضرائب " وهذا يعني ان زيادة الضرائب بشكل مفرط قد يؤدي الى تراجع إيرادات الدولة ويأثر سلبا على ميزانيتها وهنا تأتي أهمية الاعفاء الضريبي حيث يجب صياغة مثل هذه البرامج لتحقيق التوازن من جهة وخلف جو تحفيزي يؤثر على قرارات المستثمرين ويشجعهم على الاستثمار .

2-2- توازن الميزانية: قد يؤدي الاعفاء الضريبي الى نقص في إيرادات الدولة ، وبالتالي يمكن ان يتسبب في عجز الميزانية . لذلك ، يجب على الحكومة ان تضمن تعويض تلك الخسائر من مصادر أخرى لضمان استدامة الميزانية العامة . ومن الأهمية الحرص على دراسة مدة الاعفاء بحيث لا تدوم طويلا حرصا على عدم تأثر ميزانية الدولة [1].

2-3- توجه الاستثمارات: قد يحدث تحول في توجه الاستثمارات نتيجة للإعفاء الجبائي ، حيث يمكن ان يؤدي الى تركيز الاستثمارات في القطاعات المعفاة من الضرائب فقط ، مما يترك القطاعات الأخرى ضعيفة وغير قادرة على المنافسة . لذلك يجب ان تتبنى السياسة الجبائية توجيهات واضحة لتشجيع التوزيع العادل للاستثمار من اجل ضمان تنمية متوازنة لمختلف القطاعات الاقتصادية [2].

2-4- التهرب الضريبي: يمكن ان يؤدي الاعفاء الضريبي إلى زيادة حالات التهرب الضريبي ، حيث يمكن للشركات والافراد استغلال هذه السياسة لتقليل دفعاتهم الضريبية عن طريق تحويل ارباحهم أو ثرواتهم الى القطاعات المعفاة . لذا يجب ان تتخذ الحكومة إجراءات فعالة لمكافحة التهرب الضريبي وضمان التزام الشركات والافراد بالتزاماتهم الضريبية .

في النهاية تحقيق فعالية الاعفاء الجبائي يتطلب توازنا جيدا بين تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بالإضافة الى إجراءات فعالة لضمان استدامة الميزانية العامة ومكافحة التهرب الضريبي [3].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سياسة الإعفاءات

وتنقسم الى عوامل ذات طابع ضريبي وعوامل ذات طابع غير ضريبي

1- العوامل ذات الطابع الضريبي :

ترتبط هذه العوامل أساسا بالتقنيات المستعملة في إطار هذا الإجراء وتتمثل في :

1-1- طبيعة الضريبة محل الاعفاء:

[1]. شليحي (الطاهر)، " محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر "، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، العدد 19 ، ص 142.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع السابق، ص143.

يختلف تأثير الضرائب على المؤسسة باختلاف طبيعتها (مباشرة او غير مباشرة) ، وبالتالي فتحديد نوع الضريبة محل الاعفاء له أهميه بالغه على مستوى فعالية ذلك الاعفاء، وعلى هذا الأساس فان الضريبة حسب أهميتها ومردوديتها بالنسبة الى المؤسسة .

1-2- شكل الاعفاء:

يأخذ الاعفاء الجبائي عدة أشكال ،كالتخفيض، والاعفاء الكلي ،إضافة الى امتيازات أخرى لها تأثيرات مختلفة على نشاط المؤسسة ، وفي هذا المجال نجد الإعفاء الضريبي واسع الانتشار في معظم السياسات التحفيزية ، بحيث له تأثير مباشر في تخفيض تكلفه المشروع ، إلا انه يؤدي إلى انخفاض ايرادات الدولة، لذلك نجد قيود تحد من التوسع في مجال الإعفاءات.

1-3- زمن وضع الاعفاء:

ضمانا لفعالية الامتيازات الجبائية يجب اختيار الوقت المناسب الذي تكون فيه الوضعية الاقتصادية بحاجه الى إنعاش فالوقت المناسب لمنح الاعفاءات هو الفترة او المرحلة التي تلي الازمه ويتبعها مباشره إنعاش اقتصادي ، كما ان منح المزايا الضريبية يكون عند انطلاق المشروع للمؤسسة الذي يسمح لها بالتمويل الذاتي لمصاريف الاستغلال ، والاستثمار في مشاريع إنتاجيه تحددها الدولة خدمه للتنمية الاقتصادية والمنفعة العمومية .

1-4- مجال تطبيق الاعفاء:

عند وضع الإجراء التحفيزي ، يجب اختيار المشاريع التي ستستفيد منه ، لذا توضع بعض المعايير المحددة ضمن قوانين الاستثمار قصد تحديد طبيعة الاستثمارات وكذلك المواد والوسائل المعنية بهذا التحفيز نظرا لأهميتها في تحقيق المشاريع الاقتصادية .

2- العوامل ذات الطابع الغير الضريبي :

وتتجسد في الترتيبات المؤسساتية و التنظيمية و القانونية الملائمة ، حيث حددها البروفيسور Bernard Venary في أربع عناصر أساسية هي :[1]

2-1- العنصر السياسي:

ان أهم انشغالات المستثمر هو الوضع السياسي للبلاد، فالاستقرار السياسي يعمل على تشجيع الاستثمار، ومن ثم إنجاح إجراء التحفيز الجبائي، وبالتالي فالمخاطر السياسية هي أول ما يأخذه المستثمرون بعين الاعتبار سواء المحليين منهم او الأجانب.

[1] لموشي (زهية)، مرجع سبق ذكره، ص 7

2-2- العنصر الإداري:

إن مدى فعالية التحفيز الجبائي مرتبط بطبيعة المعاملات الإدارية حيث ان تطهير الإدارة من البيروقراطية ، والرشوة يكون له التأثير الايجابي في اتخاذ قرار الاستثمار، ومن ثم المساهمة في إنجاح إجراء التحفيز الجبائي ، وذلك لا يتحقق الا بنضج وكفاءه الأجهزة القائمة لإتمام عمليه التحفيز.

2-3- العنصر التقني:

قبل وضع اي اجراء تحفيزي يجب توفر البنيه الاقتصادية التي تعتبر من متطلبات نجاح اي مشروع استثماري فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنيه متطورة بما في ذلك وجود مناطق صناعيه تسهيلات الاتصال والتمويل العامة يكون لها الحظ الكبير في جلب المستثمرين.

2-4- العنصر الاقتصادي:

ويتجسد ذلك في توفير أسواق كافية ووجود شبكة اتصالات متطورة و مصادر كافية وتوفر اليد العاملة المؤهلة ، أي الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى الى ترقية قطاعاته من خلال تبني سياسة الامتيازات الجبائية .

المبحث الثالث : الهيئات المسؤولة عن منح الإعفاءات الجبائية ودعم الاستثمار في الجزائر

من أجل ضمان وتسهيل عملية الاستثمار سهرت الجزائر على تحديد الإطار المؤسساتي الذي يلجأ اليه المستثمر من أجل تحقيق مشروعه الاستثماري والاستفادة من نظام الإعفاءات .

المطلب الأول: المجلس الوطني للاستثمار CNI

1- نشأة المجلس :

أنشئ المجلس الوطني للاستثمار بموجب أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى، ووضع تحت سلطة ورئاسة الوزير الأول، ونظمه المرسوم التنفيذي رقم 22 – 297 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره .الا ان المشرع ابقى عليه في ظل القانون الحالي نظرا لأهميته والدور المنوط به في تأطير العملية الاستثمارية في الجزائر

2- تشكيلة المجلس[1]:

يتشكل المجلس الوطني للاستثمار من الأعضاء الاتية : (الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، والوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالمناجم، والوزير المكلف بالصناعة، والوزير

[1] لعشاش (محمد)،الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد رقم22-18، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة البويرة ، الجزائر ،المجلد 8، العدد 1، 01 مارس 2023 ، ص311.

المكلف بالاستثمار، والوزير المكلف بالتجارة، والوزير المكلف بالفلاحة، والوزير المكلف بالسياحة، والوزير المكلف بالتشغيل ، والوزير المكلف بالبيئة، والوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

يشارك الأعضاء في اجتماعات المجلس الوطني للاستثمار، ويحضر رئيس مجلس الإدارة وكذا المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كملاحظين في اجتماعات المجلس، ويمكن للمجلس الوطني للاستثمار التواصل عند الحاجة بكل شخص لكفاءته او لخبرته في مجال الاستثمار للاستشارة وتقديم يد المساعدة .

يجتمع المجلس الوطني للاستثمار مرة واحدة كل سداسي، ويمكنه الاجتماع عند الحاجة بناء على استدعاء من رئيسه، وتتوج أشغال المجلس بآراء وتوصيات، يتولى ، ويتولى الوزير المكلف بالاستثمار امانة المجلس، ويقوم بصفته هذه ضبط جدول أعمال الجلسات، وتبليغ أعضاء المجلس والإدارات المعنية بآراء وتوصيات المجلس، ووضع تحت تصرف المجلس كل المعلومات والتقارير حول الاستثمار .

3- مهام المجلس :

تندرج مهام المجلس الوطني للاستثمار حسب ما جاء في قانون الاستثمار الجديد في :

- ✓ اقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار .
- ✓ السهر على تناسق استراتيجية الاستثمار وتقييم تنفيذها .
- ✓ اعداد تقرير تقييمي سنوي يرفع الى رئيس الجمهورية .

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار APSI (ANDI سابقا)

1- نشأة الوكالة :

استبدل المشرع الجزائري تطبيقا لأحكام المادة 18 من قانون الاستثمار الجديد ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب احكام المادة 6 التي بقيت سارية المفعول ضمن الامر 01-03 الملغى، مؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والتي أسند تنظيمها وسيرها سابقا للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 الملغى، والتي كانت تتوفر فيه على هياكل غير مركزية على المستوى المحلي، بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ، وتطبيقا لهذه الاحكام الجديدة فقد صدر المرسوم التنفيذي 22-298 مؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها المعدل والمتمم ، حيث جاء فيه " تطبيقا

لأحكام المادة 18 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، تستبدل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ب "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"[1].

2- **تعريفها : "**هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير الأول "[2].

3- **مهام الوكالة:**

منح المشرع الجزائري الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مهام وصلاحيات جد واسعة نصت عليها المادة 4 من القانون رق 22-18 ، فهي تتدخل في مختلف المجالات التي تتعلق بالاستثمار، حيث تقوم الوكالة ب:

3-1- في مجال الاعلام[3] :

- ✓ ضمان خدمة الاستقبال والاعلام لصالح المستثمرين .
- ✓ اعلام أوساط الاعمال وتحسيسهم . المادة18.
- ✓ جمع الوثائق الضرورية التي تسمح بالتعرف الاحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار ومعالجتها ونشرها بكل وسيلة مناسبة .
- ✓ الترويج للاستثمار عن طريق خلق سياسات ترويجية لجذب الاستثمار الأجنبي .
- ✓ وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الضرورية لتحضير مشاريعهم .
- ✓ وضع بنوك بيانات تتعلق بفرص الاعمال والموارد والطاقات الكامنة على المستوى المحلي.

3-2- في مجال التسهيل[4] :

تعمل الوكالة في هذا المجال على :

- ✓ وضع منصة رقمية للمستثمر وضمان حسن تسييرها .
- ✓ تقييم مناخ الاستثمار واقتراح التدابير الازمة لتحسينه.
- ✓ وضع أنظمة إعلامية للحصول على المعلومات الاقتصادية .
- ✓ تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة (18) من القانون (18-22) المؤرخ في 24 جويلية 2022 والمتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 جويلية 2022 ،ص 7.

[2] بوفاتح (محمد بالقاسم)، "الاليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون 22-18"، *كلية الحقوق جامعة الجلفة، الجزائر*، المجلد 08، العدد 01، مارس2023، ص297.

[3] المرجع السابق، ص 305.

[4] المرجع السابق، ص305.

- ✓ تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية للتقليل من الصعوبات التي يواجهها المستثمر .
- ✓ تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ اصدار هذا القانون .

3-3- في مجال ترقية الاستثمار :

تعمل الوكالة على المبادرة بكل نشاط مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية الاستثمار في الجزائر ، وعلى اعداد واقتراح مخطط لترقية الاستثمار على الصعيدين الوطني والمحلي، وتصميم عمليات حشد رؤوس الأموال الازمة لإنجازها وتنفيذها، وعلى ضمان خدمة إقامة علاقات أعمال وتسهيل الاتصالات بين المستثمرين وتعزيز فرص الاعمال والشراكة، وعلى إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة .

3-4- في مجال مرافقة المستثمر :

تعمل الوكالة على مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره (المادة 18)،وذلك من خلال تنظيم مصلحة التوجيه والتكفل بالمستثمرين ووضع خدمة الاستشارات مع اللجوء الى الخبرة الخارجية عند الحاجة ، ومرافقة المستثمر لدى الادارات الأخرى .

3-5- في مجال المتابعة :

تقوم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بالتأكد بالاتصال مع الادارات والهيئات المعنية من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون، ومعالجة عرائض شكوى المستثمرين ، وتطوير خدمة الرصد والاصغاء والمتابعة لفائدة الاستثمارات المسجلة [1].

4- الامتيازات التي تمنحها الوكالة:[2]

4-1- في مرحلة الإنجاز:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة او المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

[1] المرجع السابق ، ص306.
[2] خلاف (علام)، مرجع سبق ذكره، ص 793

- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني.

- الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الاتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح املاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.

- الاعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في راس المال.

2-4- مرحلة الاستغلال :

- الاعفاء من الضريبية على الرسم المهني .
- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح املاك الدولة.

تمنح هذه الإعفاءات لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة ل100 منصب شغل منذ بداية النشاط .

المطلب الثالث: هيئات دعم أخرى

بالإضافة الى المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية للاستثمار توجد هيئات أخرى مكلفة بدعم الشباب والاعمال المصغرة نذكر منها :

1- الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

1-1- لمحة عن الوكالة **:**

وهي هيئة عمومية ، استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي 96-14 المؤرخ في 08سبتمبر 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ، ويتولى متبعة نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل . وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها فروع جهوية ومحلية .[1]

كلفت بتشجيع ودعم ومرافقة انشاء المؤسسات، وهو جهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر ما بين (35-19 سنة) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، كما يضمن الجهاز المرافقة وتمويل المؤسسة وتوسيعها.[2]

1-2- الامتيازات التي تمنحها الوكالة:[3]

يتم منح الإعفاءات عبر مرحلتين هما :

1-2-1- في مرحلة الإنجاز:

- الاعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على المقتنيات العقارية في اطار انشاء نشاط صناعي.
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
- تطبيق نسبة 5% في ما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

1-2-2- في مرحلة الاستغلال:

- الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الاضافية لمدة 3 سنوات 6سنوات، او 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ انجازها.

[1] شيهب (سلمى)،"الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ،*مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال* ، المجلد01، العدد01،ديسمبر2019،ص109

[2] خلاف (علام) ، مرجع سبق ذكره، ص 793

[3] خلاف (علام) ، المرجع السابق، ص 794.

- اعفاء كامل لمدة 3 سنوات، 6او 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU او الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين سارية المفعول.
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة اعلاه، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الاقل لمدة غير محددة.
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة، والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.
- بعد الانتهاء من فترة الاعفاءات يستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع من تخفيض في الضريبة على ارباح الشركات (IBS) او الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) حسب الحالة، وكذا الرسم على النشاط المهني (TAP) وذلك من خلال الثلاث سنوات الاولى من الاخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما يلي:

  - السنة الاولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.
  - السنة الثانية من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%.
  - السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

2-1- لمحة عن الوكالة:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 [1]المؤرخ في 22 جانفي 2004 تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتشكل اداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة. وتتمثل مهامها فيما يلي:[2]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد انشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- ابلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة.

[1] WWW.QNGEM.DZ (23/05/2023 à 22.00)

[2] صالحي (سلمى)،اليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد5، العدد1،جوان2021،ص285

- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

3-1- الامتيازات التي تمنحها الوكالة:

- اعفاء كلي من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
- اعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الانشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية، الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد انشاء انشطة صناعية.
- اعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم انشاؤها من قبل المقاولون.
- يمكن الاستفادة من الاعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي او الضريبة على ارباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الاعفاءات، وذلك من خلال الثلاث سنوات الاولى من الاخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

  - السنة الاولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.
  - السنة الثانية من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%.
  - السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25 %.

3-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

3-1- تعريف الصندوق[1]:

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لتسهيل إعادة الادماج ، وذلك عبر طرق الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة عن طريق التكوين او التحويل . إذا فقد تطور الصندوق الوطني من مجرد تقديم الإعانات الى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة .

3-2- مهام الصندوق :

- المساعدة في البحث عن الشغل .
- دعم العمل الحر.
- التكوين بإعادة التأهيل .

3-3- شروط الاستفادة من خدمات الصندوق[2]

يمكن الاستفادة من الصندوق اذا توفرت الشروط التالية :

- اثبات الاقامة بالجزائر .
- الجنسية الجزائرية .
- ان يتراوح سن البطال الحامل للمشروع من 30 الى 50 سنة .
- التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل المتواجدة بمقر السكن للحصول على بطاقة "طالب عمل".
- عدم ممارسة عمل مأجور أثناء إيداع الملف .
- عدم ممارسة أي نشاط مهني للحساب الخاص .
- اكتساب مؤهلات و/أو معارف أدائية لها علاقة مباشرة بالنشاط المراد القيام به.
- الجنسية الجزائرية.

3-3- الامتيازات التي يمنحها الصندوق[3]:

وفقا للأحكام التنظيمية للصندوق يمكن الاستفادة من الاحكام التالية :

الامتيازات المالية:

---

[1] بن بريكة (عبد الوهاب)، *دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة*، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 11 نوفمبر 2011، ص9 .

[2] www.cnac.dz (23/05/2023 à 23.00).

[3] بن بريكة (عبد الوهاب) ، مرجع سابق ، ص10.

الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف، التي يغطي جزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

الامتيازات الجبائية:

يتمتع الشباب النشطون في اطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية . تتحدد كما يلي:

أ – مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

ب- مرحلة الاستغلال:

تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة و تتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث سياسة الاعفاء الجبائي كوسيلة منتهجة من طرف الدولة من اجل تشجيع و ترقية الاستثمار الذي يعتبر بدوره عاملا أساسيا في اقتصاد جميع الدول سواء كانت متقدمة او سائرة في طريق النمو ، حيث لاحظنا من خلال عملية البحث ا أن الجزائر تسعى بكل جهودها لتوفير مناخ استثماري يساعد على النهوض بمستوى النمو الاقتصادي من خلال تقديم الحوافز والاعفاءات المختلفة و انشاء الهيئات وتوفير الاليات المساعدة على تحقيق الهدف المنشود .

الا انه وعلى الرغم من الجهود المبذولة تبقى النتائج المحققة لا ترقى للمستوى المطلوب وذلك من خلال دراسة شروط فاعلية التحفيز الجبائي والاثار الواقعية المترتبة عنه .

وبالتالي من أجل نجاح هذه السياسة على الخبراء الاقتصاديين دراسة الواقع المعاش أكثر و محاولة صياغة تحفيزات تتلاءم معه أضافة الى محاولة مواكبة التطور الرقمي و التكنولوجي الحاصل من خلال رقمنة القطاعات الجبائية و الإدارية من اجل تسهيل التعاملات وتشجيع الاعوان الاقتصاديين على نشاط الاستثمار .

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر، الواقع والتحديات.

تمهيد

يعد الاستثمار من أهم المفاهيم الاقتصادية التي يتم تناولها في الدراسات الاقتصادية والتجارية ، حيث يعتبر الاستثمار العامل الأول والاهم في بناء الثروات و تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الدول ، لذلك تسعى الجزائر منذ تحقيقها للاستقلال الى الاهتمام بهذا العامل من خلال تطوير قانون الاستثمار وتقديم العديد من الحوافز التي تشجع المتعاملين الاقتصاديين على اخذ قرار الاستثمار .

ومن أجل ذلك تم تخصيص هذا الفصل الى التعرف على هذا المفهوم الاقتصادي ومحاولة دراسته من مختلف الجوانب .

ولقد قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية كالتالي :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار .

المبحث الثاني: الإطار العام للمناخ الاستثماري الجيد .

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار

يعد الاستثمار كما اشرنا اليه سابقا من القضايا الجوهرية والهامة في مسيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم . لذلك يسعى الكثير من مسؤولي المؤسسات وصناع القرار إلى الاهتمام به ودراسة مختلف جوانبه من تعريف واهداف واهمية

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار، خصائصه، أنواعه

لقد تعددت محاولات تعريف الاستثمار من قبل رجال الاقتصاد، ذلك لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية ، سنحاول في هذا المطلب تقديم التعاريف المختلفة للاستثمار مع الى التطرق الى خصائصه وأهم تصنيفاته

1- تعريف الاستثمار

الاستثمار هو مصطلح شائع في الحياة الاقتصادية لما له من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية ، ونظرا لأهميته الكبيرة حظي بمجموعة من التعريفات التي تختلف باختلاف مؤلفها ولكن لا بد ان تشترك في بعض القواسم ، ومن بين أشهر هذه التعريفات نذكر :

" الاستثمار هو التضحية بمنفعة مالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي حالي ، من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر " [1] .

" الاستثمار هو عملية توظيف الأموال في شراء شيء يتوقع ان ينتج دخلا او زيادة راس مال ، أي استخدام للموارد اليوم من أجل التوسع في الإنتاج او الاستهلاك غدا " [2] .

ولفهم هذا المصطلح أكثر نستعرض بعض التعريفات الإضافية التي قدمت له في مختلف المناهج :

التعريف المحاسبي : يقصد بالاستثمار الأصول المادية وغير المادية المنقولة وغير المنقولة المكتسبة او التي تنتجها المؤسسة والموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة ، ويتم تسجيلها في الصنف الثاني من هذا المخطط " [3].

التعريف المالي : هو عملية توظيف الموارد المالية والأصول النقدية ، بما في ذلك الأصول العينية ، لشراء أوراق مالية مثل الأسهم والسندات ، او لإيداعها لدى الشركات المصرفية بهدف الحصول على عائد مالي على هيئة فائدة أو أرباح توزع على حملة الأسهم[1] .

---

[1] العيساوي (كاظم) ، *دراسة الجدوى الاقتصادية* ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط 1، 2013، ص 16

[2] الاشوح (زينب) ، *دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات* ، المجموعة العربية للنشر والتدريب ، ط1، 2016 ، ص 156

[3] بن ساحة (ي) ، بن شهرة (ش) ، انعكاس مبدأ حرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 38 ، 2019 ، ص 84.

التعريف الاقتصادي : لتعريف الاقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير ، فهذا الأخير " يعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر ، على امل الحصول في المستقبل على إيرادات ، او فوائد خلال فترة زمنية معينة . حيث ان العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار "[2].

التعريف الاجتماعي : هو السعي نحو رفع رفاهية الأفراد الاجتماعية وتحقيق أعلى مستوى من الخدمات الاجتماعية للأفراد ، ويضم هذا النوع مشاريع رياضية ، او ثقافية ، او اجتماعية والتي تعود بالفائدة على أفراد المجتمع ، وتوفر لهم بعض المستلزمات الخاصة بممارسة هواياتهم الخاصة[3].

التعريف الإداري : هو تطوير الأماكن الإدارية التي تهتم بالمحافظة على المجتمع مثل تجديد المباني ، او التوسعات في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة [4].

2- خصائص الاستثمار[5]:

يتميز الاستثمار بمجموعة من الخصائص هي :

العوائد: تعتبر العوائد المالية الهدف الأول الذي يسعى اليه المستثمر ، حيث يتيح الاستثمار الفرصة لتحقيق عوائد مالية مرتفعة عن طريق توظيف الأموال في مختلف الأصول ، مثل الأسهم والسندات والأسهم الاستثمارية والعقارات وغيرها .

التنوع : يتيح الاستثمار الفرصة لتنويع المحفظة الاستثمارية وتقليل المخاطر المالية ، حيث يمكن للمستثمر استثمار أمواله في مختلف الأصول والأسواق المالية .

عامل الخطر: يتميز الاستثمار بوجود عامل الخطر ، لكن يمكن للمستثمر السيطرة على المخاطر المالية من خلال اختيار الأصول المناسبة لمحفظته الاستثمارية وتقليل الاستثمار في الأصول ذات المخاطر العالية .

---

[1] - شيخة (محمد غياث) ، الاستثمار (المبادئ – الأدوات – المخاطر – التقييم) ، دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، ط 1 ، 2021، ص 214.

[2] خلفان (حمد عيسى) ، *إدارة الاستثمار والمحافظ المالية* ، دار الجنادرية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1، 2016 ، ص 45.

[3] - شيخة (محمد غياث)، مرجع سابق، ص 215

[4] شيخة (محمد غياث) ، المرجع السابق ، ص 215

[5] - Al-Alosh (Yahya) , https://www.mawdoo310.com/2022/08/investment-characteristics.html, (21/04/2023 à 22.00)

السيولة : تتميز الأصول الاستثمارية بسهولة التسويق وذلك لوجود طلب كبير عليها من قبل مستثمرين اخرين، حيث يمكن للمستثمر بيعها وتحويل قيمتها الى نقود متى ما دعت الحاجة إلى ذلك .

3- أنواع الاستثمار وتصنيفاته

تصنف الاستثمارات من حيث نوعها بالاعتماد على مجموعة من المعايير هي :

3-1- معيار المدة الزمنية [1]:

تصنف الاستثمارات حسب معيار المدة الى :

أ) **استثمارات قصيرة الاجل :** وهي ما يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيا ، حيث تتراوح المدة بين سنة الى سنتين ، كالاستثمار في الأوراق المالية .

ب) **استثمارات متوسطة الاجل :** حيث يتم انجاز الاستثمار في فترة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات ، مثل : مؤسسات النقل ، والاستثمار في السلع والخدمات .

ت) **استثمارات طويلة الاجل :** ويتم إنجازها في مدة تفوق السبع سنوات ، وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية ، كالمشاريع العقارية ، والمباني التجارية والفنادق.

3-2- معيار الموضوع :

تصنف الاستثمارات من حيث الموضوع الى :

أ) **استثمارات التعويض و الاحلال :** وهي استثمارات مادية يتم من خلالها تعويض المعدات والتجهيزات القديمة بأخرى جديدة لها نفس المواصفات والخصائص التقنية من ناحية الطاقة الإنتاجية وكذلك مستوى تكاليف الإنتاج .

ب) **استثمارات التحديث :** هي استثمارات مادية أيضا ترمي الى رفع المستوى التقني للمعدات والتي تكون من شأنها تخفيض التكاليف المتوسطة مع الزيادة في النوعية.

ت) **استثمارات التجديد :** تهدف هذه الاستثمارات إلى توسيع الإنتاج عن طريق زيادة حجم الطاقات الإنتاجية او تحسينها ، ويكون من شأنها اما تحقيق زيادة في كمية المنتجات المعتادة وذلك بتطوير طريقة الإنتاج للمنتجات السابقة أو ادخال نوع جديد من المنتجات الى السوق ،

[1] - عبد الأول منشى (فاتن) ، *الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي* ، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، الجيزة ، ط1، 2019 ، ص 20.

وغالبا ما ترتبط هذه الاستثمارات بعمليات الأبحاث لتطوير نشاط المؤسسة وذلك لبعث منتجات جديدة بعد تصميمها[1] .

3-3- معيار الجنسية :

تنقسم الاستثمارات باعتبار جنسيتها إلى :

أ) **استثمارات وطنية:** وتعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي ، مثل المشاريع ، عملات أجنبية ، أوراق مالية .

ب) **استثمارات أجنبية :** وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الخارجية من قبل الافراد والمؤسسات بشكل مباشر ، او غير مباشرة في شكل مشاريع او شركات تنشأ في البلد المضيف [2].

3-4- معيار شكل الملكية :

أ) استثمار عام : تقوم به عادة الحكومة كونها مالكة لهذا الاستثمار . قد يسمى أيضا الاستثمار في القطاع العام او الاستثمار الحكومي .

ب) استثمار خاص : يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه.

ت) الاستثمار المشترك : يجمع بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص يقوم الأفراد هنا بشراء حصص في المنشآت الحكومية سواء كانت إنتاجية او حتى خدمية [3].

3-5- طبيعة الاستثمار :

وتنقسم الاستثمارات حسب هذا المعيار الى :

أ) **استثمارات حقيقية :** يقصد بها جميع أنواع الاستثمار في الأصول الثابتة (المعمرة) كالعقارات ، والمباني ن والآلات ، وقنوات الري ، والاثاث والمعدات ... وغير ذلك ، مما يخدم عمليا الإنتاج بصورة مباشرة وغير مباشرة ، في فترة زمنية طويلة ، ويعطي مردودا اقتصاديا ، وهي ما يطلق عليها رأس المال الإنتاجي ويمكن زيادة هذا النوع من الاستثمارات الحقيقية دون

[1] معراج (ه) ، بهناس (ع) ، مجدل (أ) ، *القرار الاستثماري في ظل التأكد والأزمة المالية* ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ط 1 ، 2013 ، ص 43.

[2] عبد الأول منشي (فاتن) ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[3] المغربي (محمد الفاتح) ، *التمويل والاستثمار في الإسلام* ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة ، ط1، 2018 ، ص 150 .

اللجوء الى صرف نقود (رأس مال سائل) وذلك عن طريق استخدام العمل الذاتي او العمل الجماعي .

ب) **استثمارات مالية :** ويتمثل هذا النوع بالاستثمار في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية ، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفعاليتها خاصة إذا كانت تلك الأسواق ذات كفاءة عالية وتمتاز بالاتساع والعمق [1].

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار وأهم العوامل المحددة له:

بعد التطرق للتعريفات المقدمة للاستثمار والتعرف على اهم خصائصه ننتقل الى التعرف على أهدافه وعلى اهم العوامل المتحكمة فيه

1-أهداف الاستثمار

1-1 الأهداف الاقتصادية [2]:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الذي يمكن تسويقه بفاعلية ، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة فضلا عن زيادة الدخل الوطني
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج ، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة ، بالشكل الذي يقضي على البطالة بكافة صورها واشكالها
- تعظيم الربح لأنه هدف الذي يسعى المشروع الاستثماري لتحقيقه ، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره .
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إقامة مزيد من السلع والمبيعات ، وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين ، للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ، ولتحسين ميزان المدفوعات .
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني ، بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه ، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة .

[1] ساحل (محمد) ، *التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية*، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان، ط 1، 2019 ، ص 13-14.
[2] - زغبة (طلال)، *مناخ الاستثمار في الجزائر واقع وافاق* (دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب فيه للفترة 2007-2011) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ام البواقي ،الجزائر ، 2009، ص 08-09.

- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات .

1-2- الأهداف التكنولوجية [1]:

- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات التنمية الاقتصادية بالدولة .
- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية ، لتصبح أقدر على تغطية احتياجات الدولة والافراد.
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج ، لتصبح مناسب للظروف المحلية .
- المساعدة في احداث التقدم التكنولوجي السائد ، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة .

1-3- الأهداف الاجتماعية [2]:

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة ، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.
- القضاء على كافة اشكال البطالة ، وعلى بؤر الفساد الاجتماعي والامراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي ، وذلك لتوفي احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية .
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري .

1-4- الأهداف السياسية[3] :

- تعزير القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات .
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي .
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي .

[1] - المرجع نفسه.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه.

- تغيير نمط وسلوكيات البشر وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات ، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

2-العوامل المحددة للاستثمار [1]:

تعد عملية اتخاذ قرارات الاستثمار مهمة وحساسة ، حيث يتوقف نجاحها على العديد من العوامل المحددة ونذكر منها :

2-1-الاستقرار الاقتصادي والسياسي : يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي و السياسي العامل المهم و الأساسي المحدد والجاذب للاستثمار في أي بلد ، حيث تفوق درجة تأثيره العامل المادي ، اذ ان توفره قد يكون عاملا مشجعا وجاذبا للاستثمار والعكس غير صحيح .

2-2- **التقدم العلمي والتكنولوجي** : يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي احد العوامل المحددة للاستثمار ، حيث ان ظهور الآلات و المكائن الجديدة ذات الطاقات الإنتاجية العالية ، تدفع المنتج – كونه ينشط في سوق المنافسة – دائما الى استبدال ما لديه من مكائن قديمة بمكائن جديدة ، إذا ما أراد البقاء في السوق ، وهذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة .

3-2- **الكفاية الحدية لرأس المال** : ويقصد بها الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر ، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الاستثمار دائما وابدا على أساس العائد الذي تحدده الوحدة النقدية المستثمرة. ولذلك يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر والكفاية الحدية لرأس المال ، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الأموال المستثمرة ، كلما انخفض العائد على الوحدة النقدية المستثمرة.

2-4- سعر الفائدة : يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل كلفة رأس المال المستثمر ، احدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار ، حيث يمكن القول بأن هناك علاقة بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار ، حيث كلما انخفض سعر الفائدة (كلفة راس المال) كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي زيادة الاستثمار .

2-5- درجة المخاطرة : من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار هي درجة المخاطرة ، اذ أن كل عملية استثمار ، لا بد وأن يرافقها مستوى معين من المخاطرة فهناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع ، وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار.

2-6- عوامل أخرى : من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار ، هو مدى توفر الوعي الادخاري و الاستثماري لدى أفراد المجتمع ، وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة كلما كان مشجعا للاستثمار .

[1] - العيساوي (كاظم) ، مرجع سبق ذكره ، ص 34-35

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية :

- ✓ المساهمة في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية ، وذلك لان الاستثمار يسعى الى تعظيم درجة المنفعة الناجمة عن الموارد المتاحة .
- ✓ المساهمة في احداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع .
- ✓ المساهمة في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر وبعض اشكال التخلف .
- ✓ المساهمة في دعم البنية التحتية لأن الاستثمار في مشروع ما يتطلب ان يتصاحب بإقامة شق طريق ، إقامة حديقة أو غيره .
- ✓ المساهمة في جلب العملة الصعبة عن طريق تصنيع السلع والخدمات و تصديرها .
- ✓ المساهمة في الامن الاقتصادي للمجتمع من خلال القيام بمشروعات استثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية و الكمالية .
- ✓ المساهمة في دعم الموارد الأولية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب عن المشروع الاستثماري من ضرائب للحكومة .
- ✓ المساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدول من خلال التوجه الى انشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة [1].

[1] طرطار(حنان) ، اليازيد (علي) ، "فعالية القرار الاستثماري في ترشيد الاستثمارات" ، *مجلة العلوم الإنسانية* ، جامعة ام البواقي ، المجلد 8، العدد 3 ، ديسمبر 2021، ص 56.

المبحث الثاني : الإطار العام للمناخ الاستثماري الجيد

بعد التعرف على عملية الاستثمار واهم خصائصها وأهدافها ننتقل الى دراسة المناخ المناسب لنشأة الاستثمارات والتعرف على أهم العوامل المشكلة له وعلى أهمية ، والتطرق الى اهم المؤشرات المستعملة عالميا لقياسه

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار وأهم العوامل المشكلة له

يعد مناخ الاستثمار من اهم العوامل التي تساعد على استقطاب المستثمرين ونجاح العملية الاستثمارية لذلك سنتطرق الى التعرف على معنى مناخ الاستثمار واهم العوامل المشكلة له

1- تعريف مناخ الاستثمار

يقصد بمناخ الاستثمار محصلة تفاعل مجموعة من الأوضاع الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، والتي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار وإقبال المستثمرين ، ومدى تأثير تلك الأوضاع سلبا وايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية[1] .

او بأنه حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، هي مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية ، التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية ، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابا أو سلبا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ، وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له [2].

2- العوامل المكونة لمناخ الاستثمار:

من خلال التعريفات السابقة نستخلص ان مناخ الاستثمار هو عبارة عن مجموعة من العوامل التي تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتشكل بيئة جاذبة للاستثمار. ويمكننا تصنيف هذه العوامل الى مجموعات رئيسية وهذا ما يبينه الجدول التالي :

[1] عبد الأول المنشى (فاتن) ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

[2] شريط (صلاح الدين)، بن وارث (حجيلة) ،" فعالية المناخ الاستثماري واثره في سوق الأوراق المالية" ، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، العدد17، 2017، ص363.

الجدول 01: العوامل المكونة لمناخ الاستثمار

المتغيرات	امثلة
الاقتصادية	الناتج الداخلي الخام (العام/لكل ساكن/معدل نموه لمدة 10 سنوات)،معدل نمو الدخل الفردي ، الهيكل الاقتصادي والمالي ،ا لميزان التجاري وميزان المدفوعات ، دخل الأسرة وتوزيعه ، وضعية المشاريع الاقتصادية ، الإنتاج المحلي الصناعي ، مهارة اليد العاملة ، الأرصدة من النقد الأجنبي ، المديونية الخارجية ، الاندماج إلى وحدة اقتصادية ، نمو الإنتاج والاستهلاك ، سوق المال ، بورصة الأوراق المالية ، معدل الفائدة ، الوضعية النقدية ، معدل التضخم ، النظام الضريبي ، توافر الهياكل القاعدية ، الطلب الكلي ومميزاته وتطوره ، (الإنتاج الوطني + الواردات –الصادرات) ، سياسة الصرف وثبات أسعار الصرف ، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال الى الخارج . وجود اتفاقيات للتعاون التقني ، وجود بروتوكولات مالية، وجود إجراءات حماية (ضوابط التجارة الخارجية ، القيود المفروضة على الواردات والصادرات ، نظام الحصص ، حواجز تعريفية : الحقوق الجمركية) ، حواجز غير تعريفية : إجراءات تقنية وتنظيمية لحماية الصحة والبيئة ، الترخيص بالاستثمار)، حماية الملكية الصناعية ، وضعية القطاع المالي ، تطور الأسعار ، معدل البطالة ، معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي. المعطيات التجارية : العوامل التسويقية (حجم السوق ومعدل نموه، المنافسة، منافذ التوزيع ،وكالات الإعلان والاشهار والترقية ، احتمالات التصدير، المستهلكين المحليين والمحتملين، التسهيلات الإنتاجية، هيكل الأسعار) والعوامل المتعلقة بالتكاليف (توافر الثروات الطبيعية، القرب الجغرافي ، وفرة اليد العاملة ، مستويات الأجور، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الأولية والسلع الوسيطية). معطيات فنية وتكنولوجية : براءات الاختراع وحمايتها، طرق نقل التكنولوجيا وتنميتها . معطيات جغرافية : المناخ ،المسافة ، الأرض ، الموقع ، استغلال الأراضي .

السياسية	الاستقرار السياسي ، طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي مثلا) ، نظام الحكم ، الأحزاب (تعدد الأحزاب)، الوزارات ، موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية ، علاقة البلد بالبلدان الأخرى بسياسة الامن الوطني، الشفافية.
القانونية	القوانين ذات الصلة بالاستثمار(قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة وقانون حماية المستهلك، قانون الاشهار، قانون الضرائب، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات مثل اتفاق عدم الازدواج الضريبي، الحوافز والضمانات والامتيازات ، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد ، الإجراءات الإدارية (البيروقراطية).
الاجتماعية والثقافية	القيم الاجتماعية والأخلاق والدينية ، نظم التعليم ، نسبة الأمية ، وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، مستوى وظروف معيشة السكان ، هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية ، العادات والتقاليد ، أذواق المستهلكين، هرم الاعمار، درجة الكثافة السكانية وتوزيعها ، معدل المواليد والوفيات، معدل نمو السكان ، توزيع السكان حسب السن ، الجنس، اللغة المستعملة ، الوضعية الاجتماعية ، اللغات ، التاريخ .
متغيرات أخرى	عوامل موضوعية يصعب تقييمها وترتبط بعلم النفس والاجتماع (القومية ، مدى تقبل عبارة "صنع في " تجاريا . العوامل العلمية او التشغيلية : أطراف التعامل (المنظمات والأجهزة الحكومية، احترام المعايير الدولية ، وغيرها).

المصدر: [1] بالمعراف (رمزي)،مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماستر في علوم التسيير ، جامعة العربي بلمهيدي ، ام البواقي ، الجزائر ، 2013، ص 20.

المطلب الثاني: مؤشرات تحديد المناخ الاستثماري الفعال

حرصت مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية على تزويد المستثمرين وصناع القرار بمجموعة من المعطيات والمقاييس الرقمية التي تساعدهم على اتخاذ قرار الاستثمار وتحديد المناخ المناسب لإنشاء استثماراتهم ، سنحاول في الاسطر التالية تلخيص هذه المؤشرات وتقديم نظرة عامة عنها :

1- مؤشر الحرية الاقتصادية [1] :

يصدر هذا المؤشر عن معهد Foundation Heritage ويقيس الحرية الاقتصادية لما يقارب 180 بلد عبر العالم، من خلال قياس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتأثيرها على جوانب الحرية الاقتصادية والسياسية وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، بناءا على 12 عامل كمي ونوعي والتي تصنف الى اربع ركائز أساسية كالتالي :

القواعد القانونية (Rule of law):وتشمل (حقوق الملكية، النزاهة الحكومية، الفعالية القضائية).

حجم الحكومة (Goverment Size): وتشمل (الانفاق الحكومي، أعباء الضريبية، الصحة الجبائية).

الكفاءة التنظيمية(Regulatory Efficiency): وتشمل (حرية الاعمال، حرية العمل، حرية النظام النقدي).

انفتاح الأسواق (Open Markets): وتشمل (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

2- مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال [2]:

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي وفيه يتم ترتيب اقتصاديات الدول من 1 الى 190 حسب البيئة التنظيمية الأكثر سهولة وملائمة لممارسة أنشطة الأعمال والتي تقسم إلى الركائز الأساسية التالية :

- بدأ النشاط التجاري: ويحتوي الوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع لفتح المشروع الجديد .
- الحصول على الوعاء العقاري: ويشمل الوقت والتكلفة الازمة للحصول على تراخيص البناء وتوصيل المرافق العامة وتسجيل الملكية وتكلفة تسجيل نقل العقارات التجارية .

[1] بشير (هارون)، *اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي*، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022، ص56.
[2] المرجع نفسه.

- سهولة الحصول على التمويل: وتشمل الحصول على الائتمان من خلال عمق مؤشرات المعلومات الائتمانية، وأيضا من خلال حماية المستثمرين عبر مؤشرات الإفصاح ومدى مسؤولية المدير وسهولة دعاوي المساهمين .
- العمل في بيئة اعمال امنة: وتشمل تلك الإجراءات والوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري في المحكمة وكذلك تسوية حالات الإعسار.

3- مؤشر البيئة الاجتماعية:

ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي. وتمنح هذه المكونات اوزاناً متساوية، ويدل ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً افضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة.

4- مؤشر التنافسية العالمي [1]:

هو تقرير سنوي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ( )، يهدف الى قياس قدرة البلدان التنافسية استنادا إلى مجموعة متنوعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية . يتناول التقرير العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل ، مثل البنية التحتية ، والتعليم والتدريب، وكفاءة سوق العمل، وتطور الاعمال، والابتكار. يعتبر مؤشر التنافسية العالمي أداة موثوقة تساعد في تقييم قوة التنافسية العالمية للبلدان وتحديد المجالات التي تحتاج الى تحسين . بالإضافة الى ذلك ، يوفر المؤشر معلومات قيمة للمستثمرين وصناع السياسات لاتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية .

5- مؤشر التنمية البشرية [2]:

يصدر برنامج الامم المتحدة الانمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 وبضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في اطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع - متوسط - ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر و خاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي.

واضيفت اليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلاً على اساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية.

[1]-أسماء أمين، https://www.youm7.com/story، (2023/05/03 – 18.20) .
[2] -المرجع نفسه.

كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية و مؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة الى مدى الحرمان والفقر داخل القطر ، ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على اساس متوسط ثلاث مكونات هي :

أ. طول العمر(يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حده الادنى والاقصى ما بين(25 سنة - 85 سنة).

ب. المعرفة (يقاس بمعدل محو الامية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر% و100 %).

ج. مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40.000 دولار). ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات، هي تنمية بشرية عالية (80 ٠/. واكثر)، تنمية بشرية متوسطة (من50الى 79%) و تنمية بشرية منخفض (اقل من 50%) وتمنح هذه المؤشرات اوزاناً متساوية[1].

6- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة (political risk services) والتي تقوم بترتيب الدول حسب درجة المخاطر من خلال إعطاء قيم عددية لمجموع المخاطر القطرية من 0 الى 100، وهذا بعد عملية جمع قيم مؤشرات المخاطر الفرعية والتي تتكون من :

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية : يمثل نسبة 50% من وزن المؤشر الكلي، ويركز على درجة استقرار الحكومات وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مدى انتشار النزاعات الداخلية والخارجية ومدى انتشار الفساد .
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية: يمثل نسبة 25% من وزن المؤشر الكلي، يركز على نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم ونسبة رصيد الحساب الجاري والميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي .
- مؤشر تقييم المخاطر المالية: يمثل نسبة 25% من وزن المؤشر الكلي، يركز على استقرار معدلات الصرف ونسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة تغطية احتياطي الصرف للواردات، ونسبة ميزان الحساب الجاري الى اجمالي الصادرات [2].

---

[1] https://almerja.com (23/04/2023 à 13.00)

[2] بشير (هارون)، مرجع سبق ذكره، ص57 .

7- مؤشر الحوكمة الالكترونية :

عرف البنك الدولي الحوكمة الالكترونية بأنها تحول المؤسسات الحكومية إلى الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين عامة، وقطاع المال والاعمال المحلي والاجنبي بشكل خاص داخل الدولة ، ويعتبر التحول إلى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي الى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء وخفض النفقات وتبسيط الإجراءات[1] .

المطلب الثالث: أهمية مناخ الاستثمار

ترجع أهمية [2] المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الآمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها ، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة.

وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية :

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.
- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة .
- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.
- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي .
- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين .

[1] -شريط (صلاح الدين)، بن وارث (حجيلة) ، مرجع سابق، ص 367.
[2] - المرجع نفسه.

- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات[1].

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر

بعد التعرف على الاستثمار ودراسة خصائص المناخ الاستثماري الجيد، نتطرق في هذا المبحث الى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر وتقييمه من اجل فهم البيئة التي يعمل فيها المستثمرون وتأثيرها على الاستثمار

المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في التشريع الجزائري

مر قانون الاستثمار في الجزائر منذ إصداره بعدة مراحل ، وفيما يلي عرض مختصر للتطور التشريعي لقانون الاستثمار في الجزائر :

1- مرحلة الاستقلال (1962-1971)

تم في هذه الفترة اصدار اول قانون يتعلق بالاستثمار ، يهدف الى تحديد الضمانات العامة والخاصة الممنوحة للاستثمار المنتج في الجزائر بالإضافة الى تحديد التزامات وحقوق المستثمر من جهة ، ومن جهة أخرى تحديد الاطار العام لتدخل الدولة في مجال الاستثمار . لكن بشكل عام كان هناك تقييدات على الاستثمار الخاص في هذه المرحلة بالإضافة الى بقاء القطاع الاقتصادي تحت سيطرة الدولة مما أدى الى فشله الذريع .

2- مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1971-1980)

في هذه المرحلة بدأت الجزائر ، بدأت الجزائر تتحول نحو اقتصاد السوق وتبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي . حيث تم الغاء الحظر على الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تسهيلات وحوافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، كما تم انشاء مناطق حرة وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص .

3- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1980-1990)

خلال هذه الفترة شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية هامة . حيث حرصت على تعزيز الاستثمارات الأجنبية وتقديم المزيد من المرونة في النظام الضريبي والتنظيمي . وتم انشاء مراكز الاعمال وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتقديم تسهيلات تمويلية للمستثمرين الأجانب.

[1] -المرجع السابق ، ص 364.

4- مرحلة الاستقرار السياسي وتحسين المناخ الاستثماري (2000-1990)

تركزت جهود الجزائر في هذه الفترة على تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين المناخ الاستثماري ، حيث تم تحديث التشريعات المتعلقة بالاستثمار وتحسين البنية التحتية وتقديم الحوافز الضريبية والتخفيضات الجمركية للمستثمرين .

5- فترة الاستثمار الأجنبي المباشر (2019-2000)

سعت الجزائر في هذه الفترة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خاصة في قطاعي النفط والغاز والبناء. تم إصدار قوانين وإجراءات لتسهيل الاستثمار الأجنبي وتوفير حماية للمستثمرين . كما تم تعزيز التعاون الدولي وتوقيع اتفاقيات مع عدة دول ومنظمات [1].

6- قانون الاستثمار الجديد (2022)

أصدرت الجزائر مؤخرا القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار. ويهدف هذا القانون الى تحديد القواعد التي تحكم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم وكذا الأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات ، والمنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيون او المعنويون ، وطنيين او أجانب ، مقيمين او غير مقيمين[2] .

ترمي أحكام هذا القانون الجديد أيضًا إلى تشجيع الاستثمار بهدف تطوير قطاعات النشاط ذات الأولوية و ذات قيمة مضافة عالية، وضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة و كذا تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية.

كما ينص هذا القانون الجديد على إعادة تشكيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و تغير تسميتها إلى "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" ، من خلال تعزيز صلاحياتها و التي ستسمح لها بلعب دور مهم في مرافقة المستثمرين[3] .

---

[1] -ساحلي(جميلة)، مجاهد(سيد احمد)، *الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2019، مجلة الاقتصاد والبيئة* ، جامعة احمد دراية، ادرار ، الجزائر ، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر2021، ص193.

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة (01) من القانون (18-22) المؤرخ في 24 جويلية 2022 والمتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 جويلية 2022 ،ص 5.

[3] - المرجع نفسه ، المادة (02).

المطلب الثاني: عراقيل تطور الاستثمار في الجزائر

حاولت السلطات الجزائرية من خلال قوانين الإصلاحات الاقتصادية في إطار التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي إعادة النظر في مكانة الاستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك من خلال ايجاد ترسانة قانونية مهمة مست مختلف النشاطات الاقتصادية، مع اظهار الرغبة في الانسحاب التدريجي للدولة من ممارسة النشاط الاقتصادي باعتباره أساس الاقتصاد الجزائري، وكل ذلك على الرغم من التشكيك في وجود إرادة سياسية حقيقية في تهيئة مناخ استثماري مناسب سواء للاستثمارات الوطنية أو منافسة الدول في جلب الاستثمارات الأجنبية[1]. ما زال القطاع الاستثماري في الجزائر يعاني من مجموعة من المعيقات التي سنحاول تصنيفها كتالي :

1-عراقيل قانونية وتنظيمية وسياسية :

يتسم المحيط التنظيمي للنشاط الاستثماري في الجزائر بعراقيل تتمثل خاصة في :

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها، مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات الإدارية، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: "يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات". إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه الإرادة والرغبة في الاستثمار.
- تعدد القوانين و الأنظمة و المتضاربة أحيانا مما يقلل من كفاءتها و شفافيتها بالإضافة إلى انتشار الفساد و الرشوة حيث أبرز التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية [2]الصادر في سنة 2016 أن الجزائر احتلت المرتبة 88 عالميا من حيث الدول التي يتفشى فيها الفساد.
- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ
- نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.

---

[1] : https://kilaw.edu.kw , 25/04/2023 à 14.00

[2] international trade administration 25/04/2023 à 17.00

- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الاقتصادية ، نتيجة غياب سياسة تكوينية
واضحة وممنهجة لفئة الإطارات .

2-عراقيل اقتصادية ومالية[1]:

و يجدر الذكر أن العوائق المالية هي من أكبر العوائق التي يتعرض لها النشاط الاستثماري ويواجهها المستثمرون ، والمتمثلة اساسا في صعوبة الحصول على التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم لأن البنوك الجزائرية لا تلعب دورها الاقتصادي في تمويل المشاريع الاستثمارية، و كذلك ترسخ ثقافة لدى البنوك تهتم بالضمانات التي يمنحها المقترضون بدل الالتفات إلى مردودية المشروع ذاته. نضيف لذلك التأخر في دراسة وتحليل المشاريع التي تتطلب مدة تتجاوز عادة السنة، وذلك بسبب انعدام الخبرة المصرفية ، كما تؤدي اللوائح المالية الجزائرية وضوابط العملة والبيروقراطية البطيئة إلى عقبات أمام تحويلات الأموال. هذه العقبات تسبب تأخيرات كبيرة في الدفع مما يضر بالشركات أو الأفراد.

إن الاستثمار في الجزائر، رغم الجهود التي قامت بها الدولة لتحسينه في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي، لا يزال يحتل المراتب الأخيرة في التقارير التي تصدر عن الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها .

3-عراقيل جبائية وجمركية[2]: يصنف النظام الجبائي والجمركي ضمن أهم العراقيل التي تزعج المستثمرين في الجزائر رغم إجراءات التخفيف المنتهجة ، وتظهر هذه العراقيل على مستوى :

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.
- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المستثمرين.
- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.

[1] -مرزوق (امال)، *مقومات ومعوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر* ، لملتقى الوطني تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع - و الأفاق - و التجارب الناجحة ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 19 أكتوبر 2015 ، ص 13.

[2] - المرجع نفسه.

- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية.
- ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناتجة عن انخفاض قيمة العملة، وكذلك كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة الغير مشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

4- **عراقيل خاصة بقطاع المؤسسات[1] :**

تعرف المؤسسات الجزائرية الخاصة (خاصة الصغيرة والمتوسطة) هي كذلك نقائص تبرر جمود البنوك نحوها، ونذكر منها:

- محاسبة واهية وضبابية في تقييد حسابات المؤسسات.
- نقص الضمانات إلا ما يتعلق منها بالأملاك والتي يصعب توظيفها.
- حسابات ضريبية بعيدة عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.
- جهل بالتكاليف.
-غياب خريطة الأعمال.
-غياب مخطط التمويل.
- ضعف طاقات التسيير الراشد خاصة في المجال المالي.

فلابد من معالجة هذه النقائص حتى تتمكن هذه المؤسسات من استدراك الخلل، وتسوية العلاقة مع البنك بتقديم ملفات مقبولة الاعتماد البنكي

5- **عراقيل خاصة بالاستثمار الأجنبي [2]:**

تشمل نقاط الضعف في الجزائر الاستثمار الأجنبي المباشر ايضا ، ومن العراقيل التي تقف في طريق المستثمر الأجنبي ما يلي:

- بطء الإجراءات الإدارية واتساع نطاق القطاع العام وعدم كفاءته
- ضعف مناخ الأعمال التجارية، وفقا لوكالات التقييم الدولية.
- اعتماد الاقتصاد على الهيدروكربونات، مما يزيد من الاعتماد على الواردات من السلع المحولة.

[1] - المرجع السابق، ص14.
[2] - المرجع نفسه.

- التطور غير الكافي للأسواق الإقليمية، مما يحد من جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب.
- تعقيد التشريعات، ولا سيما قانون الضرائب.
- صعوبة الحصول على ملكية صناعية.
- ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب.
- تدهور السياق الجيوسياسي الإقليمي (ليبيا، مالي، التوترات مع المغرب).

المطلب الثالث: متطلبات ترقية قطاع الاستثمار في الجزائر:

إعادة ترشيد الحوافز الضريبية لجذب مزيد من الاستثمارات، وذلك بالتركيز على ما يلي:[1]

- ان يتم وضع وصياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي المكونات ومحددات مناخ الاستثمار والعوامل الأخرى المؤدية الى جذب المزيد من الاستثمار، وفي اطار مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية المتوافقة .
- إن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الضريبية، فالسياسة الضريبية الناجحة ليست هي تمنح مزيدا من الحوافز والاعفاءات الضريبية بل هي تلك التي تربط بين الحوافز الضريبية وبين العوامل الأخرى التي تؤثر في قرار الاستثمار .
- يجب ان تعمل سياسة الحوافز الضريبية على توجيه الاستثمار المباشر نحو مشروعات وأنشطة تجارية، وخاصة المشروعات التصديرية .
- يجب ربط وبشكل مستمر ما بين الحوافز الضريبية ودرجة التحسن في مناخ الاستثمار فضلا على توفر العوامل الأخرى المؤدية الى جذب الاستثمار .

البنية الأساسية المساعدة : وذلك بالإنفاق على البنية التحتية الأساسية بهدف تشجيع الاستثمار حيث ان ضعف وقصور البنية التحتية تعد من العوامل المسؤولة على ضعف الاقبال على الاستثمار.

الحاكمية الرشيدة : وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على عوائق البيروقراطية وشتى صور الفساد والتي تعرقل سرعة إتمام الإجراءات الحكومية .

[1] منصوري (زين)، "واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر" ، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، جامعة الشلف، العدد 2، 2005/05/01، ص 150.

منح الضمانات الكافية : وذلك بتوفير الحماية التامة من مخاطر التأميم والمصادرة والاخطار الأمنية .

الاستقرار الاقتصادي الكلي : وذلك بالاتجاه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية وزيادة دور الاقتصاد الخاص وتشجيعه، والتخفيف من قيود النقد الأجنبي ضمانا لإعادة تحويل الأرباح والتحويلات الداخلية ، وبالاعتماد على اليات السوق وتوزيع الائتمان وفقا لقوى السوق والسعي الى تحرير أسعار الصرف، وتخفيض العجز في الميزانية والاعتماد على التمويل المحلي للعجز من خلال اذون الخزينة بدل الاعتماد على الاقتراض من الخارج....[1]

[1] منصوري (زين)، المرجع السابق ، ص 151.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث رئيسية موضوع الاستثمار لما له من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية للدول ، وهذا لما يقدمه من زيادة القدرة التشغيلية ، وزيادة القدرة التنافسية داخل الاقتصاد ، ورفع مستوى الحضارة وتنوع مصادر الدخل ، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج ، وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التصدير والتسويق ، وذلك لاختلاف مجالات تطبيقه وأهدافه واهميته ...

كما تم التطرق الى دراسة المناخ الاستثماري والتعرف على العوامل المثلى لإنشاء بيئة جاذبة للاستثمارات بنوعيها المحلية والأجنبية واسقاطها على الواقع الجزائري من خلال التطرق الى العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر.

لذلك على الحكومة الجزائرية السعي لإعداد برنامج جبائي وتحفيزي يتلاءم والواقع المعاش من خلال دراسة متطلبات السوق المحلي والدولي ، والاعتماد على المعايير الدولية للاستثمارات من اجل تجهيز مناخ جاذب للاستثمار وبلوغ مستوى اقتصادي يتناسب مع امكانياتها الطبيعية والبشرية بعيدا عن قطاع المحروقات .

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار

تمهيد

بعد شرح مصطلح الاعفاء الجبائي ودراسة خصائصه واهميته في ترقية الاستثمار نظريا ، سنقوم الان بتطبيق هذه الدراسة عمليا من خلال دراسة تأثير الإعفاءات الجبائية على ملف مشروع استثماري تحصلنا عليه من مركز الضرائب الجزائر شرق (محل اجراء التدريب).

سنبدأ أولا بتقديم نبذة تعريفية عن مركز الضرائب وعرض مشروع الاستثماري الذي سيتم دراسته في هذا السياق . وبعد ذلك، سنقوم بتحليل تأثير الإعفاءات على تطور المشروع عن طريق الاستعانة بالمكتسبات القبلية المكتسبة خلال المشوار الدراسي .

حيث سيتم تنظيم هذا الفصل وتقسيمه على النحو التالي :

المبحث الأول : تقديم مركز الضرائب .

المبحث الثاني : دراسة ملف مؤسسة اقتصادية في ظل الإعفاءات الجبائية .

المبحث الأول : تقديم مركز الضرائب .

المطلب الأول: تعريف ومهام مركز الضرائب

1- تعريف المركز:

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع، تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديريات الضرائب الولائية .

بهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم :

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي .
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي يفوق رقم اعمالها 30.000.000 دج .

2- مهام المركز:

تتلخص مهام مركز الضرائب في النقاط التالية :

- ✓ إدارة وتنظيم الملفات الضريبية للشركات والأفراد المعنيين بالدخل الخاضع للضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ إدارة وتسجيل الملفات الضريبية للأشخاص المكلفين بالضريبة والملتزمين بالنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بشأن الأرباح المهنية.
- ✓ إعداد الجداول والفواتير وتحصيل الضرائب والرسوم الخاصة.
- ✓ إدارة العمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.
- ✓ ضبط السجلات وتسجيل المذكرات المالية.
- ✓ البحث والاستعلام عن المعلومات الضريبية ومراقبة التصاريح.
- ✓ إعداد وتنفيذ برامج التدخل والمراقبة للأشخاص المكلفين بالضرائب وتقييم نتائجها.
- ✓ دراسة ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالضرائب.
- ✓ متابعة النزاعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب.
- ✓ استرداد القروض المتعلقة بضريبة القيمة المضافة
- ✓ ضمان استقبال وتوجيه المكلفين بالضرائب.
- ✓ التعامل مع الإجراءات الإدارية المتعلقة بالوعاء، بما في ذلك إنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.

- ✓ تنظيم وإدارة المواعيد.
- ✓ نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضرائب الذين يخضعون لاختصاص مركز الضرائب

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

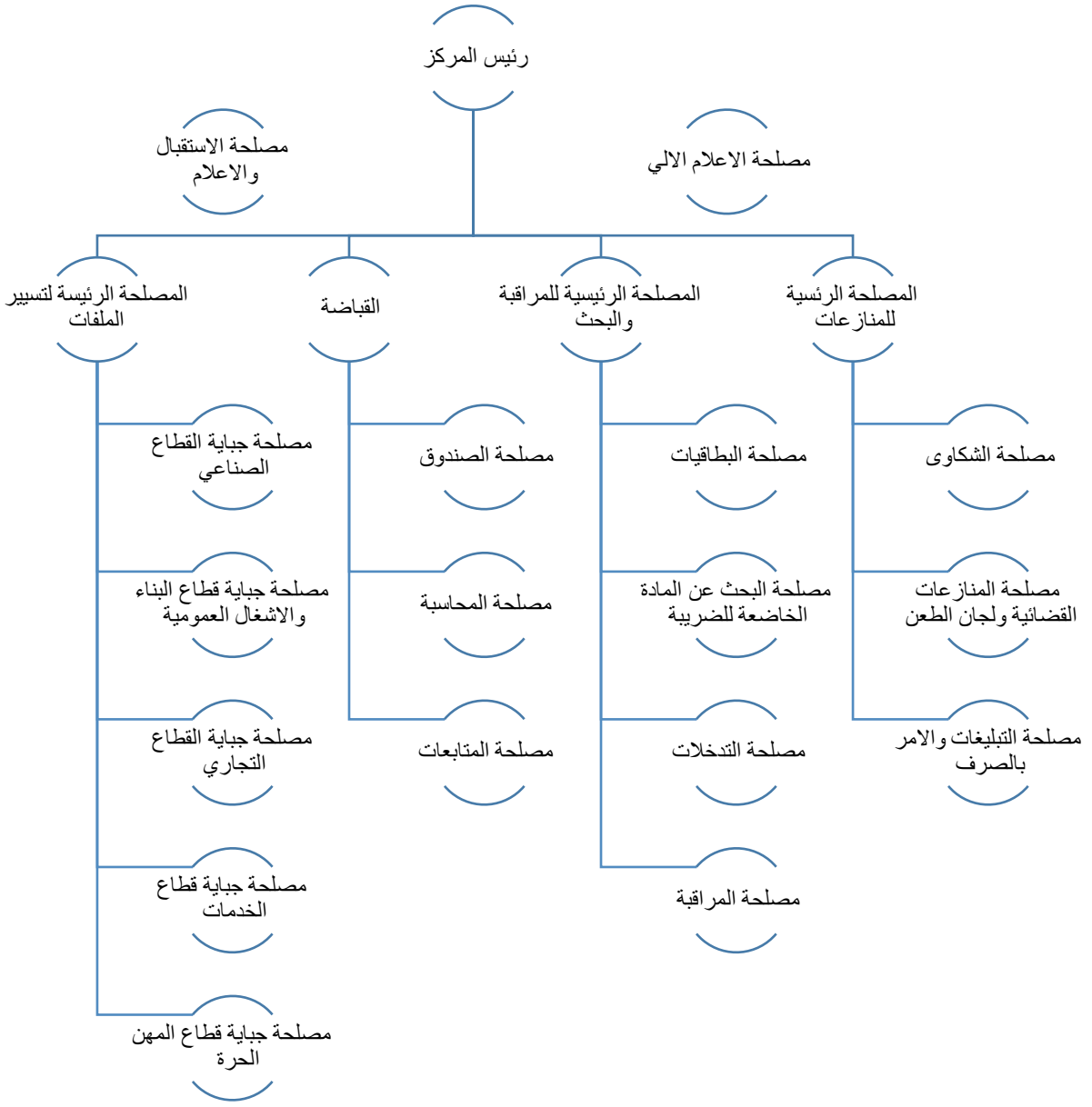

المصدر : من الوثائق الداخلية للمركز

المطلب الثالث: مهام المديريات الفرعية لمركز الضرائب

يتكون مركز الضرائب من 5 مصالح رئيسية وقباضة :

1- **المصلحة الرئيسة للتسيير :** وتتكلف ب:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبية التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء .
- المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات .
- المصادقة على الجدول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها ، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب .
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبية للمراقبة على أساس المستندات أو لمراجعة المحاسبة .
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها .

وتعمل على تسيير :

أ)المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي .

ب) المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والاشغال العمومية .

ج)المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري .

د) المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات .

ه) المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة

2- **المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث :** وتتكلف ب:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها و توزيعها من أجل استغلالها
- اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

تعمل على تسيير:

أ) **مصلحة البطاقيات والمقارنات**: وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية ، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب) **مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق،** وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

ج) **مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛** وتكلف بـ:

- برمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها و تحصيلها .
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

د) مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها .

3- **المصلحة الرئيسية للمنازعات**: وتكلف بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، و كذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية .

تعمل على تسيير:

أ) **مصلحة الاحتجاجات،** وتكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و استرجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر .
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة .
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة .

- معالجة منازعات التحصيل.

ب) **مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية**، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن الإعفائي .
- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون و الشكاوى المقدمة للهيئات القضائية .

ج) **مصلحة التبليغ والأمر بالدفع**، وتكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية .
- الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها .
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية .

4- **القباضة** :وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل .
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة .
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة .

تعمل على تسير:

أ) مصلحة الصندوق.

ب) مصلحة المحاسبة.

ج) مصلحة المتابعات.

د) تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

5- **مصلحة الاستقبال والإعلام** : تعمل تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم .
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب .

6- **مصلحة الإعلام الآلي والوسائل** : وتكلف بـ:

-استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها .

-إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات.

- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات .

المبحث الثاني : دراسة ملف مؤسسة اقتصادية في ظل الإعفاءات الجبائية

من اجل اجراء الجزء العملي من الدراسة تحصلنا من طرف مركز الضرائب على ملف مشروع استثماري استفادت منه المؤسسة "x " في ظل نظام الإعفاءات المقدم من طرف المشرع الجزائري

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

وفيما يلي تقديم مختصر للمشروع في اطار المعلومات المتحصل عليها :

1- تعريف المؤسسة:

عنوان المؤسسة : ولاية بومرداس

نشاط المؤسسة : انشاء

الشكل القانوني : شركة ذات مسؤولية محدودة

مضمون النشاط : اقتناء العتاد لإنشاء مؤسسة صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترو منزلية المختلفة .

الفترة المعنية بالإعفاء : 2016-2023.

2- البطاقة التقنية للمشروع :

قدم صاحب المشروع البطاقة التقنية للمشروع والمتمثلة في :

الجدول02: البطاقة التقنية للمشروع

عدد مناصب الشغل المباشرة والمتوقعة	29 منصب
التكلفة الاجمالية للمشروع	218 908 000 دج
مبلغ الأموال الخاصة	218 908 000 دج
القروض البنكية والاعانات المحتملة	0 دج
القدرة الإنتاجية	2000 وحدة /الشهر

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 01

الملاحظة :

نلاحظ من خلال البطاقة التقنية المقدمة من قبل المؤسسة ، ان صاحب المشروع اعتمد في تمويله على رؤوس الأموال الخاصة وهذا يعني أن هدفه الأول والاساسي هو الاستفادة من مضمون الإعفاءات المقدمة والمنصوص عليها من قبل المشرع الجزائري .

3- الإعفاءات التي استفادت منها المؤسسة :

منحت الإعفاءات لهذا المشروع على مرحلتين أساسيتين هما :

3-1- مرحلة الإنجاز :

يستفيد المشروع الاستثماري في هذه المرحلة والمخصصة لشراء العتاد الخاص بالاستثمار من خلال مقرر الإنجاز(الملحق 02) رقم 2016/00/0338/0 المؤرخ في 27 جوان 2016من المزايا التالية :

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع غير المستثناة المستوردة او المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- وتدوم صلاحية هذا القرار لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لسنة واحدة ، ويعتبر باطلا في حالة عدم دخول الاستثمارات المتحصلة على المزايا مرحلة الإنجاز في غضون سنة من تسليم المقرر وذلك وفقا للمادة 38 من المرسوم التنفيذي 08-98 والموضح في الملحق رقم ... والجدول التالي يلخص مجموع الإعفاءات التي تحصل عليها المستثمر في فترة الإنجاز

الجدول03: إعفاءات الرسم على القيمة المضافة (مرحلة الإنجاز)

تاريخ اقتناء التثبيت	القيمة الاجمالية للتثبيت	الرسم على القيمة المضافة (TVA)
2018/09/25	2 956 932.80	561 817.23
2018/10/08	3 652 635.30	694 000.70
2018/10/16	6 604 281.00	1 254 813.39
2018/11/13	6 386 049.60	12 133 409.4
2018/12/26	1 235 567.91	235 327.10
2019/01/21	8 136 606.70	1 545 955.27
2019/02/03	7 542 914.40	1 433 153.73
2019/10/15	5 736 690.9	1 089 971.27
2019/10/27	8 206 265.60	1 559 190.35
2020/02/01	35 007 540.00	6 651 432.63
2020/03/02	3 602 780.50	684 528.30
2020/06/05	26 211 981.42	4 980276.47
المجموع	115 280 246.00	21 903 246.7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (5-4-3)

الملاحظة :

نلاحظ أن المؤسسة قامت بشراء معدات بقيمة 246 280 115دج، وهذا يعادل تقريباً 53% من التكلفة المقدرة للمشروع. وبسبب ذلك، تمكنت المؤسسة من الاستفادة من إعفاءات بقيمة 246.7 909 21دج.

يتعهد المستثمر مقابل الامتيازات الممنوحة ب :

- اللجوء إلى السلع والخدمات المنتجة محليا كلما كانت متوفرة في السوق .
- تلبية السوق المحلية بمنتجاته من باب الأولوية .
- الوفاء بالتزاماته المستقبلية في مجال استثمارات العصرنة ورفع الإنتاج ضمن الآجال التعاقدية.

3-2- مرحلة الاستغلال :

بعد إتمام مرحلة الإنجاز يدخل المشروع الاستثماري مرحلة الاستغلال ، وهي مرحلة بداية النشاط حيث يمنح المستثمر في هذه المرحلة مقرر جديد خاص ببداية الاستغلال . حيث يستفيد المستثمر بموجب هذا المقرر من المزايا التالية :

1- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني

2 – الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات

وحددت نسبة الاعفاء ب 100% وذلك لمدة 3 سنوات انطلاقا من تاريخ 2020/10/05 المحدد بمحضر معاينة الدخول حيز الاستغلال الذي تعده المصالح الجبائية والمرفق مع الوثائق الملحقة .

ملاحظة :

تطبق المزايا المذكورة أعلاه على حصة رقم الاعمال الناتج عن انتاج السلع وبيعها ، ولا تطبق على حصة رقم الاعمال المتعلقة بالشراء من اجل البيع .

المطلب الثاني : تحليل اثر الإعفاءات الجبائية على نتائج المؤسسة

لاحظنا فيما سبق ان المؤسسة محل الدراسة تحصلت على اعفاء جبائي يخص رقم الاعمال الناتج عن بيع السلع المنتجة فقط (الإنتاج من اجل البيع)اما بالنسبة لرقم الاعمال الناتج عن النشاط التجاري (الشراء من اجل البيع) تبقى المؤسسة ملزمة بدفعه لذلك سنقوم في هذا المطلب بحساب الضرائب التي تدفعها المؤسسة واستعراض جدول الدخل الخاص بها في حالتين (حالة الاعفاء وحالة عدم الاعفاء) ثم نقوم بحساب معدل الضغط الجبائي المفروض على القيمة المضافة للمؤسسة في حالة ومقارنة النتائج

الحالة الأولى : حالة الاعفاء الجبائي

1- حساب الضرائب

1-1 الضريبية على الرسم المهني (TAP)

$TAP_{/\ vente} = (CA – CA\ exo) * taux$

$TAP_{/\ vente} = 168\ 781\ 212 * (1\text{-}30\ \%)*2\ \%$

$TAP_{/vente} = 2\ 362\ 936.97$

1-2 الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

$IBS_{/\textbf{vente}} = BS_{/\text{vente}} * taux$

$IBS_{/\textbf{vente}} = 2\ 139\ 328 * 26\ \%$

$IBS_{/\textbf{vente}} = 556\ 225$

2- جدول النتائج في حالة الاعفاء

بعد حساب الضرائب التي تقوم بدفعها المؤسسة على النشاط التجاري نقوم باستعراضها في جدول الدخل وحساب نتيجة المؤسسة

الجدول 04: جدول النتائج في ظل الإعفاءات الجبائية

البيان	2021
رقم الاعمال	526 569 675
انتاج مخزن	70 124 675
انتاج السنة المالية	596 694 196
استهلاك السنة المالية	501 103 428
القيمة المضافة للاستغلال	95 590 767
مصاريف المستخدمين الضريبة على النشاط المهني الضرائب والرسوم الأخرى	23 703 957 2 362 936.97 929 738
الفائض الإجمالي عن الاستغلال	68 594 135
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	240 098 4 649 242 55 495 674
النتيجة العملياتية	8 689 316
النتيجة المالية	1 572 660
النتيجة العادية قبل الضرائب : الضريبة على أرباح الشركات	10 261 977 566 225
النتيجة الصافية للسنة المالية (الدخل الصافي)	9 695 751

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق07

حساب معدل الضغط الجبائي

بعد استعراض جدول الدخل في حالة الاعفاء نقوم بحساب معدل الضغط الجبائي المفروض على القيمة المضافة للمؤسسة كالتالي :

معدل الضغط الجبائي = (مجموع الضرائب والرسوم / القيمة المضافة) *100

ملاحظة :

عند حساب معدل الضغط الجبائي نأخذ بعين الاعتبار الضريبية على الرسم المهني والضريبة على أرباح الشركة فقط لأن الضرائب والرسوم الأخرى تعتبر قيمتها مهملة أمام القيمة المضافة للمؤسسة .

جدول05 : الضغط الجبائي في حالة وجود اعفاء ات جبائية

البيان	المبلغ
الضريبة على النشاط المهني	2 362 936.97
الضريبة على أرباح الشركات	566 225
مجموع الضرائب	2 929 161
القيمة المضافة	95 590 767
معدل الضغط الجبائي	3.06

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على النتائج السابقة

الحالة الثانية : حالة عدم وجود اعفاء جبائي

نفترض في هذه الحالة أن المؤسسة لم تتحصل على الإعفاءات المذكورة أعلاه ونعيد حساب الضرائب التي تم اعفاءها مع تكرار نفس الخطوات

1- حساب الضرائب

1-1- الضريبة على الرسم المهني

$$TAP_{/\ production} = CA_{/\ production} * 1\ \%$$

$$TAP_{/\ production} = 357\ 788\ 463 * 1\ \%$$

$$TAP_{/\ production} = 3\ 577\ 884.63$$

جدول06: الضريبة على الرسم المهني في حالة عدم وجود إعفاءات جبائية

البيان	البيع	الإنتاج
CA	168 781 212	357 788 463
TAP	2 362 936.97	3 577 884.63
المجموع	5 940 821	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على النتائج السابقة

2-1- الضريبة على أرباح الشركات

$IBS_{/production} = BS_{/production} * taux$

$IBS_{/production} = 12\ 846\ 775 * 19\ \%$

$IBS_{/production} = 2\ 440\ 887$

جدول07: الضريبة على أرباح الشركات في حالة عدم وجود إعفاءات جبائية

البيان	البيع	الإنتاج
BS	2 139 328	12 846 328
IBS	566 225	2 440 887
المجموع		3 007 112

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على النتائج السابقة

2- جدول النتائج في حالة عدم الاعفاء

الجدول 08: جدول النتائج في حالة عدم وجود إعفاءات جبائية

البيان	2021
رقم الاعمال	526 569 675
انتاج مخزن	70 124 521
انتاج السنة المالية	596 694 196
استهلاك السنة المالية	501 103 428
القيمة المضافة للاستغلال	95 590 767
مصاريف المستخدمين الضريبة على الرسم المهني الضرائب والرسوم الأخرى	23 703 957 5 940 821 929 738
الفائض الإجمالي عن الاستغلال	65 77884.63
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	240 098 4 649 242 55 495 674
النتيجة العملياتية	5 111 433
النتيجة المالية	1 572 660
النتيجة العادية قبل الضرائب : الضريبة على أرباح الشركات	6 684 093 3 007 112
النتيجة الصافية للسنة المالية (الدخل الصافي)	2 997 183

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على النتائج السابقة والملحق رقم 06-07

3- حساب معدل الضغط الجبائي في حالة عدم الاعفاء

بعد إعادة حساب الضرائب التي تم اعفاءها وتعديل جدول الدخل نقوم بحساب معدل الضغط الضريبي

الجدول09 : معدل الضغط الجبائي في حالة عدم الاعفاء

البيان	المبلغ
الضريبة على النشاط المهني	5 940 821
الضريبة على أرباح الشركات	3 007 112
مجموع الضرائب	8 947 933
القيمة المضافة	95 590 767
معدل الضغط الجبائي	9.36

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على النتائج السابقة

مقارنة النتائج :

جدول 10: جدول مقارنة بين حالة الاعفاء وحالة عدم الاعفاء

البيان	حالة الاعفاء	حالة الاعفاء	الفرق
مجموع الضرائب والرسوم	2 979 161	8 947 933	-6 018 772
النتيجة	9 695 751	2 997 183	6 695 751
معدل الضغط الجبائي	3.6	9.36	-6.3

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على النتائج السابقة

ملاحظة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل الضغط الضريبي بعد إعادة تحميل الضرائب المعفاة ارتفع الى ثلاث اضعافه عن ما كان في حالة الاعفاء . هذا الارتفاع أدى الى زيادة قيمة الضرائب المستحقة . ونتيجة لذلك انخفضت نتيجة المؤسسة بمقدار 6 695 751 دج وهذا ما يعكس التأثير السلبي لزيادة الضغط الجبائي ويبين أهمية استفادة المؤسسة من الإعفاءات الجبائية .

المطلب الثالث: دور الإعفاءات في تطور الاستثمار

1- أثر الإعفاءات على أصول المؤسسة :

جدول11: تطور أصول المؤسسة

الفصول والاقسام / السنوات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند اقفال السنة المالية
2021	484 147 334	82 921 922		567 069 256

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد الملحق رقم 08

ملاحظة:

نلاحظ ان هنالك زيادة معتبرة في قيمة التثبيتات قدرت ب 922 921 82 دج خلال السنة المالية ، مما يشير الى ارتفاع كبير في القيمة الاجمالية للتثبيتات من بداية السنة حتى نهايتها . حيث يمكن اعتبار هذه الزيادة نتيجة مباشرة لتأثير الاعفاء الجبائي في جذب مزيد التثبيتات وزيادة الاستثمار في المشروع.

2- اثر الإعفاءات على تطور عدد العمال في المؤسسة :

صرح المستثمر في البطاقة التقنية للمشروع بقدرته على توفير 29 منصب شغل ، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي وفرها المشروع في تاريخ اجراء الدراسة 65 منصب بكتلة أجرية سنوية تقدر ب 051 973 18 دج . في حين ان مجموع الإعفاءات التي استفاد منها المشروع تقدر ب 772 018 6 دج. وبإجراء عملية طرح بسيطة نستنتج أن الدولة كانت المستفيد الأول من هذه الإعفاءات لأن المستثمر استفاد من الإعفاءات لمدة مؤقتة في حين ان عدد مناصب الشغل التي وفرها المشروع ساهمت في التخفيض من نسبة البطالة . كما ان اجمالي الرواتب المدفوعة للعمال تؤدي الى زيادة الانفاق والاستهلاك في الاقتصاد المحلي، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي الى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي . مما يعزز تدفقات الضرائب والايرادات العامة للدولة .

خلاصة الفصل:

بناء على التحليل السابق يمكن ان نخلص الى ان الإعفاءات الجبائية المقدمة من طرف الدولة تساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتطور الاستثمار، حيث يظهر من خلال هذه الحالة ان الإعفاءات ساهمت في زيادة قيمة التثبيتات وزيادة مستوى الاستثمار في المشروع وهذا ما أدى الى تحسين الأداء المالي للمؤسسة وزيادة أرباحها . علاوة عن ذلك أدت الى توفير المزيد من مناصب الشغل وهذا ما يعود بالإيجاب على ميزانية الدولة ، من خلال تعزيز تدفق الضرائب والايرادات العامة .

خاتمة عامة

الخاتمة العامة :

في الختام ، تعد قضية الإعفاءات الجبائية وتأثيرها على الاستثمار من بين المسائل الحيوية المطروحة في البحث الاقتصادي الحديث .

كان الهدف الرئيسي لموضوع البحث هو تقييم دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار على مستوى المؤسسة الاقتصادية

حاولت الدراسة معالجة الإشكالية المطروحة التالية " ما هو دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار؟"

من اجل من تقديم الإجابة عن هذا التساؤل المطروح تم التطرق في المقام الأول الى عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإعفاءات الجبائية والاستثمار و تحديد العوامل المشكلة للمناخ الاستثماري الجيد .

اما في المقام الثاني (الجانب التطبيقي) فقمنا بتحليل اثر الإعفاءات الجبائية على ملف مؤسسة اقتصادية تحصلنا عليه من مركز الضرائب باعتباره المسؤول عن متابعة الوضع الضريبي للمؤسسات الاقتصادية . حيث قمنا أولا باستعراض نتائج المؤسسة في حالة الاعفاء ثم قمنا بافتراض العكس عن طريق إعادة حساب الضرائب المعفاة وإعادة تكوين جدول النتائج الخاص بالمؤسسة على أساس عدم استفادتها من الاعفاء. كما تطرقنا الى حساب معدل الضغط الجبائي المفروض على المؤسسة في كلتا الحالتين ، بعدها قمنا بتحليل اثر هذه الإعفاءات على تطور الاستثمار في المؤسسة .

ومن خلال ما سبق نقوم باختبار صحة الفرضيات واستعراض النتائج التي توصلنا اليها إضافة الى تقديم بعض المقترحات :

أولا : اختبار الفرضيات

نلخص نتائج اختبار الفرضيات فيما يلي :

الفرضية الأولى : تنص هذه الفرضية على ان الإعفاءات الجبائية عبارة عن امتيازات تمنحها الدولة لاعتبارات زمانية ومكانية، وهذا ما تأكدنا منه من خلال الدراسة حيث توصلنا الى ان الإعفاءات الجبائية هي امتيازات تمنحها الدولة للمستثمرين الذين يستثمرون في مناطق خاصة بهدف تعزيز التنمية في تلك المناطق وخلق فرص عمل جديدة، هذه الإعفاءات تعتبر عاملا زمانيا ومكانيا، حيث يتم تقديمها لفترة محددة وترتبط بأماكن محددة .

الفرضية الثانية : والتي نصت على أن زيادة الضغط الضريبي يؤدي الى زيادة تكاليف الإنتاج مما يؤدي الى تقليص الأرباح ويعرقل تطور الاستثمار في الجزائر، وهذا ما اثبتناه من خلال تحليل نتائج المؤسسة عند مستويين مختلفين من الضغط ، حيث توصلنا الى ان زيادة الضرائب أدت الى تخفيض أرباح المؤسسة بشكل ملحوظ .

الفرضية الثالثة : تساهم الإعفاءات الجبائية في دعم المستثمر وحثه على تنمية مشروعه وتطويره، وهذا ما توصلنا اليه من خلال الدراسة التطبيقية حيث لاحظنا ان المؤسسة بعد حصولها على الإعفاءات سجلت زيادة ملحوظة في قيمة التثبيتات . دون ان نغفل عن عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسة في ظل حصولها على الإعفاءات الجبائية .

ثانيا : النتائج المتوصل اليها :

من خلال هذه الدراسة التي أجريناها بغية معرفة دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار خلصنا الى النتائج التالية:

-الإعفاءات الجبائية هي مساعدات مالية تمنحها الدولة لبعض الاعوان الاقتصاديين بشرط التزامهم بشروط محددة .

- المناخ الاستثماري في الجزائر يواجه العديد من التحديات لذلك على الدولة بذل المزيد من الجهود لتحسينه وتطويره.

- الإعفاءات الجبائية تلعب دورا إيجابيا وفعالا في تحسين الاستثمار وترقيته .

ثالثا: تقديم المقترحات

بعد النتائج المتوصل اليها في الدراسة التطبيقية بخصوص التأثير الإيجابي للإعفاءات الجبائية ودورها في ترقية الاستثمار وبعد دراسة وضع المناخ الاستثماري في الجزائر وبهدف تطويره وزيادة فعالية الإعفاءات الجبائية في مجال الاستثمار نتقدم بالاقتراحات التالية :

- تعزيز الشفافية من خلال توضيح المعايير والشروط المطلوبة للحصول على الإعفاءات الجبائية.
- توجيه الإعفاءات نحو القطاعات الحيوية التي تحتاج إلى للتطور والنمو .
- تكييف سياسة الإعفاءات مع الاستراتيجية التنموية للبلاد .
- توجيه الإعفاءات لدعم الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات .
- تحفيز الاستثمار في مجال البحث والتطوير من خلال توجيه الإعفاءات للشركات الناشطة في هذا المجال .

- توجيه الإعفاءات الجبائية لدعم التنمية الاقتصادية في المناطق النائية .

في ختام بحثنا نرجو ان نكون تطرقنا إلى جميع جوانب البحث والذي فتح لنا المجال لمواصلة بحثنا من خلال نقاط عديدة نذكر منها :

-تقييم تأثير الإعفاءات الجبائية على نمو الاستثمار في الجزائر.

-تقييم كفاءة وعدالة الإعفاءات الجبائية .

-تحليل تأثير الإعفاءات الجبائية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-دراسة تأثير الإعفاءات الجبائية على تنافسية القطاعات الاقتصادية ومدى قدرة الجزائر على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- الاشوح (زينب) ، *دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات* ، المجموعة العربية للنشر والتدريب ، ط1، 2016.

2- خلفان (حمد عيسى) ، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية ، دار الجنادرية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1، 2016 .

3- ساحل (محمد) ، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان، ط 1، 2019.

4- شيخة (محمد غياث) ، الاستثمار (المبادئ – الأدوات – المخاطر – التقييم) ، دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، ط 1 ، 2021.

5- عبد الأول منشى (فاتن) ، الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي ، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، الجيزة ، ط1، 2019 .

6- العيساوي (كاظم) ، *دراسة الجدوى الاقتصادية* ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط 1، 2013.

7- معراج (ه) ، بهناس (ع) ، مجدل (أ) ، القرار الاستثماري في ظل التأكد والأزمة المالية ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ط 1 .

8- المغربي (محمد الفاتح) ، التمويل والاستثمار في الإسلام ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة ، ط1، 2018 .

المقالات العلمية:

1- بن ساحة (ي) ، بن شهرة (ش) ، انعكاس مبدأ حرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 38 ، 2019.

2- بوزيان(كريم) وزيدان (محمد) ، مساهمة سياسة التحفيز الجبائي لتنمية الاستثمار في القطاع الصناعي ، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، جامعة البليدة، الجزائر ، المجلد16، العدد 24 ،2020.

3- بوزيدة (حميد)، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4.

4- بوفاتح (محمد بالقاسم)، "الاليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون 22-18"، *كلية الحقوق جامعة الجلفة، الجزائر*، المجلد 08، العدد 01، مارس2023.

5- بوقفة (عبد الحق)، رزيق (كمال)، " دور سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI(2002-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد01، العدد السادس.

6- خلاف (علام)، سياسة التحفيز الجبائي كالية لترقية الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 10، العدد 01، فيفري 2023.

7- خلاف (علام)، سياسة التحفيز الجبائي كألية لترقية الاستثمار في الجزائر، *مجلة الحقوق و العلوم السياسية* ، جامعة خنشلة ، المجلد 10 ، العدد1، فيفري2023.

8- خلفي (سامية)و عليلي (نادية) ،فعالية التحفيزات الجبائية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي ، جامعة المسيلة ، المجلد 5، العدد 1 ، ماي 2021.

9- دغموش (العربي)، جغلوف (ثلجة)، "محاولة تقييم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية"، *مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ، الجزائر ، 2004.

10-زغبة (طلال)، *مناخ الاستثمار في الجزائر واقع وافاق* (دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب فيه للفترة 2007-2011) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ام البواقي ،الجزائر ، 2009.

11-زينات(أسماء)،مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر، *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*،العدد33، 2016 .

12-ساحلي(جميلة)، مجاهد(سيد احمد)، *الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2019، مجلة الاقتصاد والبيئة* ، جامعة احمد دراية، ادرار ، الجزائر ، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر2021.

13-شريط (صلاح الدين)، بن وارث (حجيلة) ، *فعالية المناخ الاستثماري واثره في سوق الأوراق المالية* ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، العدد17، 2017.

14-شليحي (الطاهر)، " محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر "، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، العدد 19.

15-شيبي (عبد الرحيم)، بن عزة (محمد)، قياس الضغط الضريبي الأمثل في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية، تيسمسيلت، الجزائر ، المجلد06، العدد02 ، 2022.

16-شيهب (سلمى)،الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال ، المجلد01، العدد01،ديسمبر2019.

17-صالحي (سلمى)،اليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد5، العدد1،جوان2021.

18-صدوق (م) و شراطي (خ) ، غريبي (م)، دور التحفيز الضريبي في جذب وتشجيع الاستثمار ، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية ، المركز الجامعي افلو ، الجزائر ، المجلد 1، العدد 3، جوان 2019.

19-طالبي (محمد) ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، جامعة الشلف، العدد السادس.

20-طرطار(حنان) ، اليازيد (علي) ، *فعالية القرار الاستثماري في ترشيد الاستثمارات* ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة ام البواقي ، المجلد 8، العدد 3 ، ديسمبر 2021.

21-غريبي (محمد) ، شراطي (خيرة) ، التحفيز الضريبي في جذب وتشجيع الاستثمار ، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسة ، المركز الجامعي افلو ، المجلد 03 ، العدد 01، جوان 2019.

22-لعشاش (محمد)،الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد رقم22-18، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة البويرة ، الجزائر ،المجلد 8، العدد 1، 01 مارس 2023.

23-لموشي (زهية)، "الامتيازات الجبائية كمصدر لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر "، *المجلة العلمية لجامعة الجزائر* ،الجلد 6 ، العدد 11، جانفي 2018.

24-لموشي (زهية)، "الامتيازات الجبائية كمصدر لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر "، المجلة العلمية لجامعة الجزائر ،الجلد 6 ، العدد 11، جانفي 2018.

25-مرزوق (امال)، *مقومات ومعوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر* ، لملتقى الوطني تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع - و الأفاق - و التجارب الناجحة ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 19 أكتوبر 2015.

26-مسدور(فارس)، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010-2009.

27-منصوري (زين)، "واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر" ، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، جامعة الشلف، العدد 2، 2005/05/01.

قائمة المراجع

مداخلة في ملتقى او مؤتمر:

1- بن بريكة (عبد الوهاب)، *دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة*، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 11 نوفمبر 2011 .

2- مرزوق (امال)، *مقومات ومعوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر* ، لملتقى الوطني تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع - و الأفاق - و التجارب الناجحة ، جامعة قالمة ، الجزائر ، 19 أكتوبر 2015 .

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1- بالمعراف (رمزي)،مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماستر في علوم التسيير ، جامعة العربي بلمهيدي ، ام البواقي ، الجزائر ، 2013.

2- بشير (هارون)، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022.

3- زغبة (طلال)، مناخ الاستثمار في الجزائر واقع وافاق (دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب فيه للفترة 2007-2011) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ام البواقي ،الجزائر ، 2009.

4- عزيزي (جلال)،اثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة محمد الصديق ، جيجل، الجزائر، أفريل 2012.

النصوص القانونية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة (16) من القانون (18-22) المؤرخ في 24 جويلية 2022 والمتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 جويلية 2022.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة (18) من القانون (18-22) المؤرخ في 24 جويلية 2022 والمتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 جويلية 2022.

المواقع الالكترونية

قائمة المراجع

1- Al-Alosh (Yahya) , https://www.mawdoo310.com/2022/08/investment-characteristics.html, (21/04/2023 à 22.00)

2- أسماء أمين، https://www.youm7.com/story، (2023/05/03 – 18.20) .

3- https://almerja.com (23/04/2023 à 13.00)

4- Site : https://kilaw.edu.kw , 25/04/2023 à 14.00

5- Site : international trade administration 25/04/2023 à 17.00

6- www.cnac.dz

7- WWW.QNGEM.DZ

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق 01: البطاقة التقديرية للمشروع

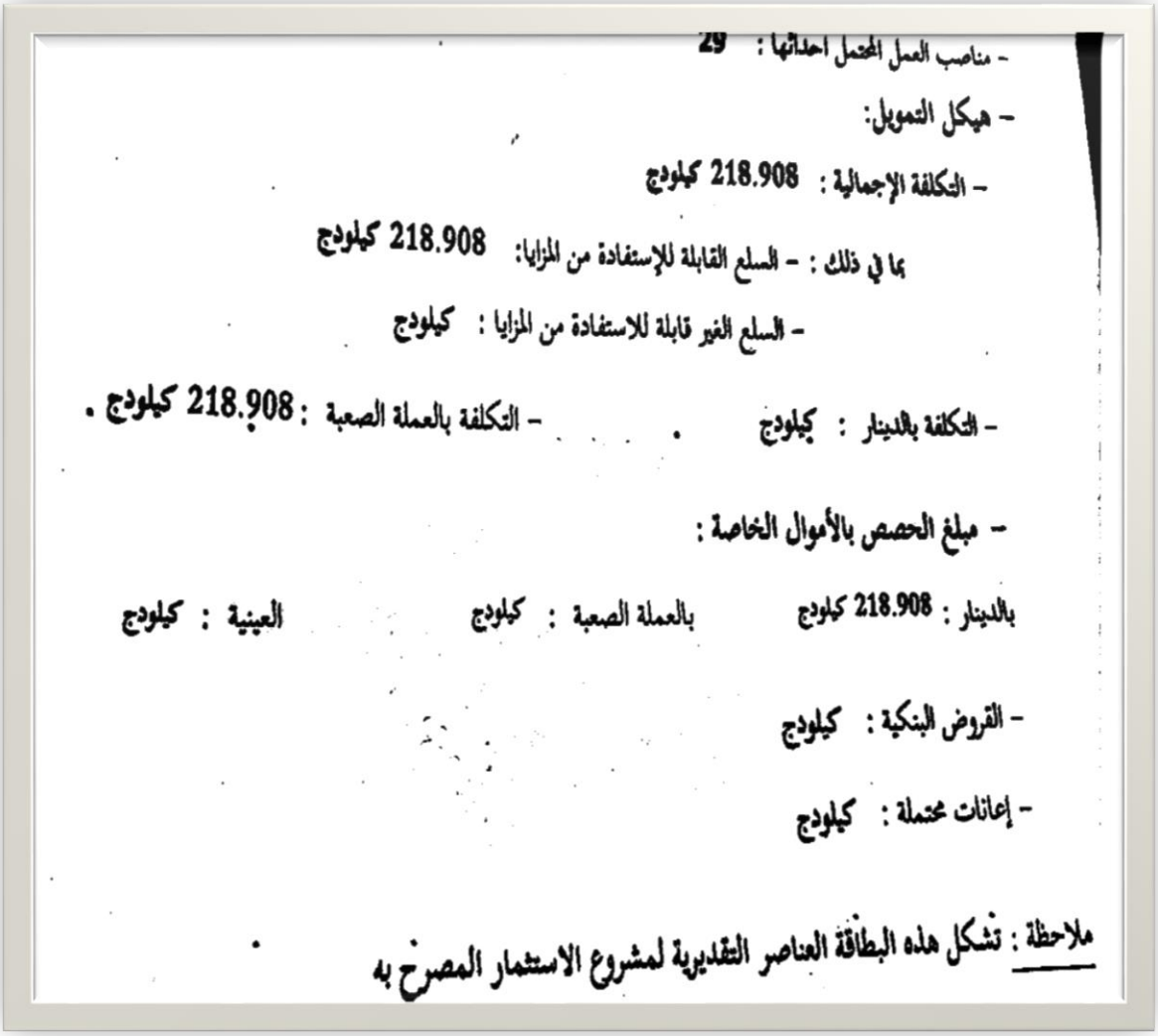

- مناصب العمل المحتمل احداثها : 29
- هيكل التمويل:
- التكلفة الإجمالية : 218.908 كيلودج
- بما في ذلك : - السلع القابلة للإستفادة من المزايا: 218.908 كيلودج
- السلع الغير قابلة للاستفادة من المزايا : كيلودج
- التكلفة بالدينار : كيلودج - التكلفة بالعملة الصعبة : 218.908 كيلودج .
- مبلغ الحصص بالأموال الخاصة :

بالدينار : 218.908 كيلودج بالعملة الصعبة : كيلودج العينية : كيلودج

- القروض البنكية : كيلودج
- إعانات محتملة : كيلودج

ملاحظة : تشكل هذه البطاقة العناصر التقديرية لمشروع الاستثمار المصرح به

ملحق02: مقرر مرحلة الانجاز

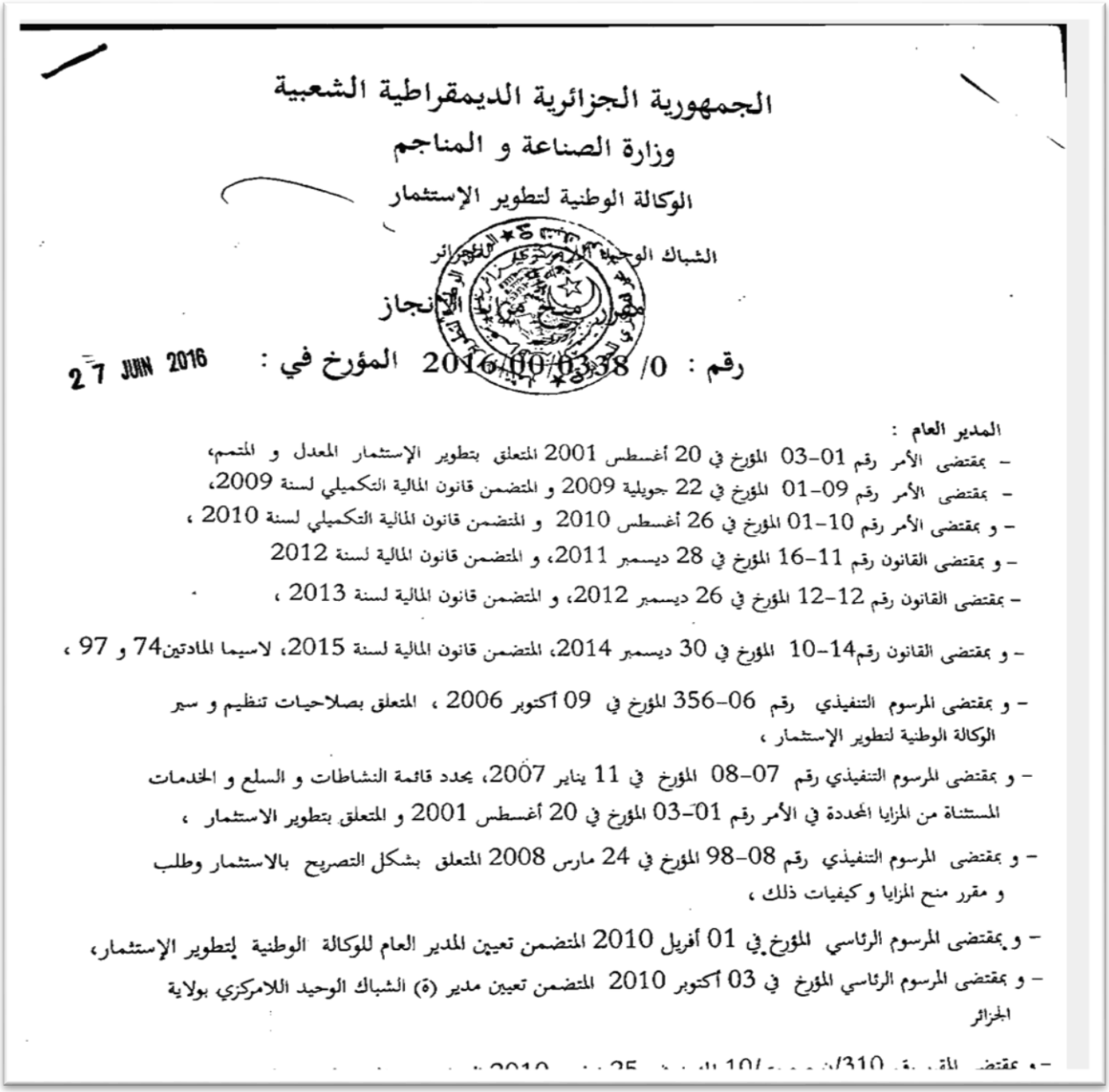

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و المناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

الشباك الوحيد اللامركزي بولاية الجزائر

مقرر منح مزايا الانجاز

رقم : 0/ 2016/00/0338 المؤرخ في : 27 JUIN 2016

المدير العام :

- بمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل و المتمم،
- بمقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009،
- و بمقتضى الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أغسطس 2010 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ،
- و بمقتضى القانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، و المتضمن قانون المالية لسنة 2012
- بمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، و المتضمن قانون المالية لسنة 2013 ،
- و بمقتضى القانون رقم14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، لاسيما المادتين74 و 97 ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق بصلاحيات تنظيم و سير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب و مقرر منح المزايا و كيفيات ذلك ،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 01 أفريل 2010 المتضمن تعيين المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 03 أكتوبر 2010 المتضمن تعيين مدير (ة) الشباك الوحيد اللامركزي بولاية الجزائر

- البلدية : أولاد موسى
- رمز البلدية : 3520
- الولاية : بومرداس

المادة 6 : نظام المزايا

يستفيد المشروع المشار إليه في المواد أعلاه من مزايا النظام العام

المادة 7 : المزايا الممنوحة :

زيادة على الحوافز الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، و دون الاخلال بالتشريع الساري يستفيد المشروع الإستثماري المشار إليه أعلاه من مزايا الإنجاز الآتية :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق [illegible] الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير [illegible] إنجاز المشاريع الإستثمارية،

المادة 8 : تاريخ [illegible] الإنجاز

حددت فترة الإنجاز [illegible] شهر .

تدخل هذه الفترة حيز التطبيق ابتداءا من تاريخ إمضاء هذا المقرر.

المادة 9 : صلاحية المقرر :

يصبح مقرر منح المزايا باطلا، بالنسبة للإستثمارات القابلة للحصول على المزايا و التي لم تعرف بداية انجاز، بمرور [illegible] تسليمه وهذا طبقا للمادة 38 من المرسوم التنفيذي 08-98 المذكور أعلاه .

المادة 10 : إلتزامات المستثمر :

بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول لاسيما تلك المتعلقة بقوانين المالية و مقابل الإمتيازات الممنوحة، يتعهد المستثمر المعين في المادة 2 بإنجاز الإستثمار المحدد في المواد 3، 4 و5 المذكورين أعلاه

كما يتعهد المستثمر بـ :

اللجوء إلى السلع و الخدمات المنتجة محليا كلما كانت متوفرة في السوق.

تلبية السوق المحلية بمنتجاته من باب الأولوية.

الوفاء بإلتزاماته المستقبلية في مجال استثمارات العصرنة و رفع الإنتاج ضمن الآجال التعاقدية.

المادة 11 : مزايا خاصة بالإستغلال :

بإمكان الإستثمار المحدد في المواد 3، 4 ، و 5 من هذا المقرر، أن يستفيد، بعد إنجازه، من المزايا بعنوان الاستغلال بعد معا
الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، و ذلك دون الاخلال بالتشريع الساري،
على المستثمر التقرب من الشباك الوحيد اللامركزي المعني للإستفادة من مقرر منح مزايا الاستغلال طبقا للفقرة 2
من المادة 7 من الأمر الرئاسي رقم 06-08 المذكور أعلاه .
و يمكن للمستثمر الاستفادة من إمتيازات الإستغلال عند الدخول الجزئي لمشروعه. في هذه الحالة، يمنح له قرار وحيد لم
إمتيازات الإستغلال،

و في حالة قيام المستثمر بتأجيل تنفيذ مزايا الإستغلال، فإنه سيخضع للحباية وفقا لشروط القانون العام، على إنتاجه أو
الجزئي إلى غاية إعداد معاينة الدخول في الإستغلال و إعداد مقرر منح مزايا الإستغلال الذي ينطلق بعده سريان مدة المزا
الممنوحة للإستغلال،

يعتبر الدخول في الاستغلال الجزئي للمشروع، تخلي المستثمر عن كل حق في تمديد آجال هذا المقرر .

المادة 12 : محضر إثبات المعاينة النهائي:

إن محضر إثبات المعاينة النهائي إجراء إجباري، يتم القيام به لدى مصالح الضرائب المختصة إقليميا، و ذلك في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما بعد انقضاء أجل الإنجاز،

و في غياب القيام بهذا الإجراء، فإنه يمكن الشروع في إجراء الإلغاء، طبقا لأحكام المادتين 12 و 13 من القرار الوزاري المشترك، و المؤرخ في 25 جوان 2008،

المادة 13 : متابعة المشروع الإستثماري:

يلتزم المستثمر المشار إليه في المادة 2 أعلاه، بتقديم كشف سنوي لمدى تقدم المشروع موضوع هذا المقرر لدى المصالح الجبائية طبقا للمواد 41و 42 من المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المذكور أعلاه ،

المادة 14 : إحترام الإلتزامات :

في حالة عدم احترام الالتزامات المصرح بها، يمكن للوكالة السحب الكلي أو الجزئي للمزايا الممنوحة دون الإخلال بالأحكام القانونية الأخرى.

مقرر السحب يتم إعداده من قبل الوكالة،طبقا للمادة 32 مكرر1و 33 من الامر الرئاسي رقم 06-08 المذكور أعلاه .

المادة 15 : حالة التصريح الكاذب

يؤدي كل تصريح كاذب لدى الوكالة [illegible] دون الإخلال بالأحكام القانونية الأخرى السارية المفعول.

المادة 16 : تبليغ المقرر

تبلغ نسخة من هذا المقرر طبقا [illegible] 01-03 المذكور أعلاه لكل من المديرية العامة للضرائب و المديرية العامة للجمارك المعنيتان بتنفيذ [illegible]

الملحق 03: إعفاءات القيمة المضافة لسنة 2018

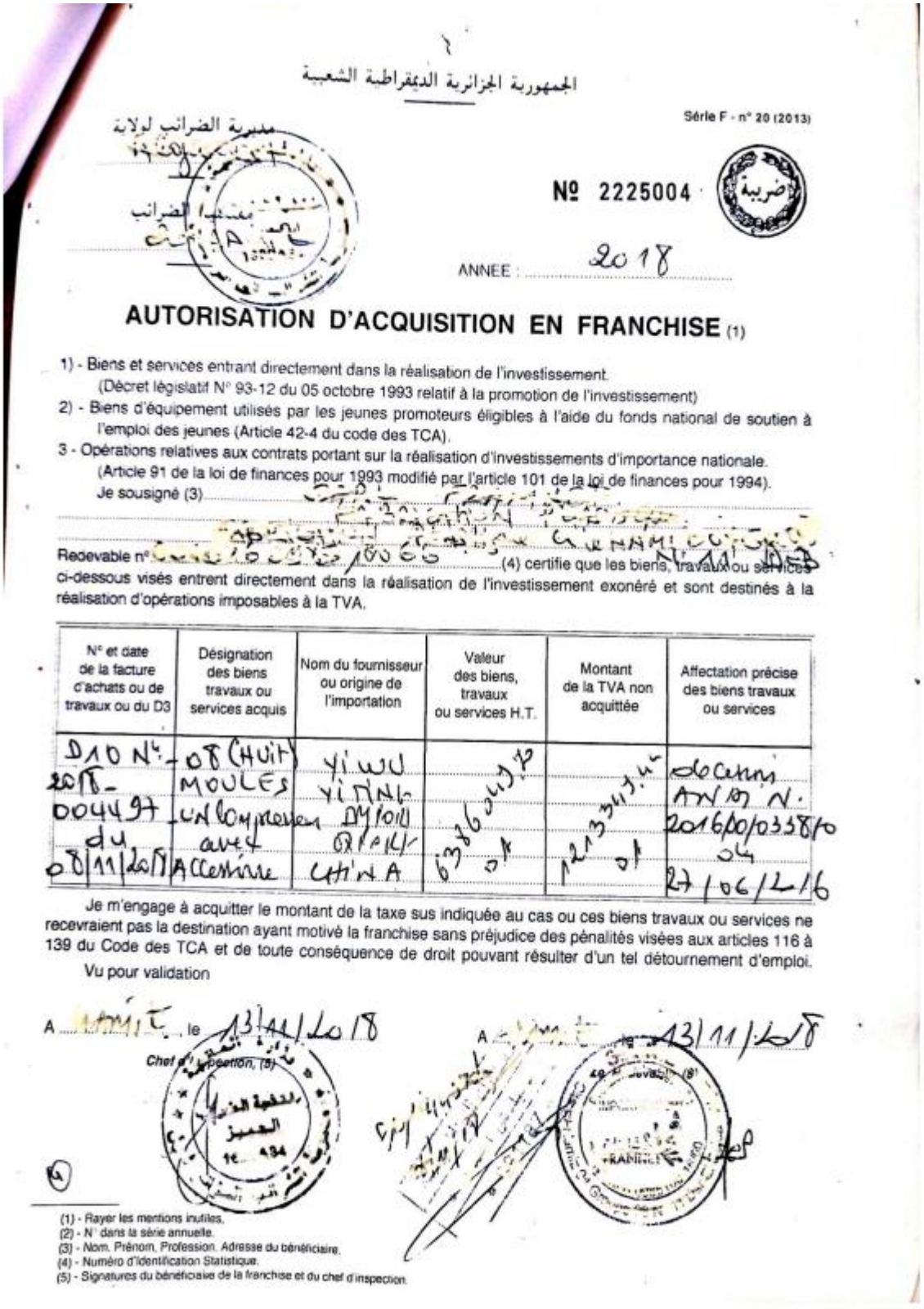

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الضرائب لولاية

Série F - n° 20 (2013)

ضريبة

Nº 2225004

ANNEE : 2018

AUTORISATION D'ACQUISITION EN FRANCHISE (1)

1) - Biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
(Décret législatif N° 93-12 du 05 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement)
2) - Biens d'équipement utilisés par les jeunes promoteurs éligibles à l'aide du fonds national de soutien à l'emploi des jeunes (Article 42-4 du code des TCA).
3 - Opérations relatives aux contrats portant sur la réalisation d'investissements d'importance nationale.
(Article 91 de la loi de finances pour 1993 modifié par l'article 101 de la loi de finances pour 1994).

Je soussigné (3) .....

Redevable n° .....(4) certifie que les biens, travaux ou services ci-dessous visés entrent directement dans la réalisation de l'investissement exonéré et sont destinés à la réalisation d'opérations imposables à la TVA.

N° et date de la facture d'achats ou de travaux ou du D3	Désignation des biens travaux ou services acquis	Nom du fournisseur ou origine de l'importation	Valeur des biens, travaux ou services H.T.	Montant de la TVA non acquittée	Affectation précise des biens travaux ou services
D10 N°- 2018- 004497 du 08/11/2018	08 (HUIT) MOULES un compresseur avec Accessoire	YIWU YINNI- DIPOLO OPALI CHINA	63866.00 DA	12134.54 DA	declaration N° 2016/00/03381/04 27/06/2016

Je m'engage à acquitter le montant de la taxe sus indiquée au cas ou ces biens travaux ou services ne recevraient pas la destination ayant motivé la franchise sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du Code des TCA et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi.

Vu pour validation

A ..... le 13/11/2018

Chef d'inspection, (5)

A ..... le 13/11/2018

(1) - Rayer les mentions inutiles.
(2) - N° dans la série annuelle.
(3) - Nom, Prénom, Profession, Adresse du bénéficiaire.
(4) - Numéro d'identification Statistique.
(5) - Signatures du bénéficiaire de la franchise et du chef d'inspection.

Scanned with AltaScanner

مديرية الضرائب لولاية

Série F - r

Nº 2455899

ANNEE : 2018

AUTORISATION D'ACQUISITION EN FRANCHISE (1)

1) - Biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
(Décret législatif N° 93-12 du 05 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement)
2) - Biens d'équipement utilisés par les jeunes promoteurs éligibles à l'aide du fonds national de soutien l'emploi des jeunes (Article 42-4 du code des TCA).
3 - Opérations relatives aux contrats portant sur la réalisation d'investissements d'importance nationale.
(Article 91 de la loi de finances pour 1993 modifié par l'article 101 de la loi de finances pour 1994).
Je sousigné (3)

Redevable r. (4) certifie que les biens, travaux ou service ci-dessous visés entrent directement dans la réalisation de l'investissement exonéré et sont destinés à la réalisation d'opérations imposables à la TVA.

N° et date de la facture d'achats ou de travaux ou du D3	Désignation des biens travaux ou services acquis	Nom du fournisseur ou origine de l'importation	Valeur des biens, travaux ou services H.T.	Montant de la TVA non acquittée	Affectation précise des biens travaux ou services
D10 N: 2018 - 00 3979 du 02/10/2018	01 MIXEUR MATIERE PREMIERE POUR ENFANTS	YIWU YITING EMPAND EXPORT CHINA	3.452.635,30 DA	604.000,70 DA	AUTORISATION AN 2016/00/0358 du 27/06/2018

Je m'engage à acquitter le montant de la taxe sus indiquée au cas ou ces biens travaux ou services ne recevraient pas la destination ayant motivé la franchise sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du Code des TCA et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi.

Vu pour validation

A le 08/10/2018

Chef d'Inspection, (5)

A le 08/10/2018

Le Redevable (5)

(1) - Rayer les mentions inutiles,
(2) - N° dans la série annuelle,
(3) - Nom, Prénom, Profession, Adresse du bénéficiaire,
(4) - Numéro d'Identification Statistique,
(5) - Signatures du bénéficiaire de la franchise et du chef d'inspection.

Scanned with AltaScanner

الملحق04: إعفاءات القيمة المضافة لسنة 2019

ANNEE : 2019

AUTORISATION D'ACQUISITION EN FRANCHISE (1)

1) - Biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
(Décret législatif N° 93-12 du 05 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement)
2) - Biens d'équipement utilisés par les jeunes promoteurs éligibles à l'aide du fonds national de soutien à l'emploi des jeunes (Article 42-4 du code des TCA).
3 - Opérations relatives aux contrats portant sur la réalisation d'investissements d'importance nationale.
(Article 91 de la loi de finances pour 1993 modifié par l'article 101 de la loi de finances pour 1994).

Je soussigné (3).....

Redevable n° .....(4) certifie que les biens, travaux ou services ci-dessous visés entrent directement dans la réalisation de l'investissement exonéré et sont destinés à la réalisation d'opérations imposables à la TVA.

N° et date de la facture d'achats ou de travaux ou du D3	Désignation des biens travaux ou services acquis	Nom du fournisseur ou origine de l'importation	Valeur des biens, travaux ou services H.T.	Montant de la TVA non acquittée	Affectation précise des biens travaux ou services

Je m'engage à acquitter le montant de la taxe sus indiquée au cas ou ces biens travaux ou services ne recevraient pas la destination ayant motivé la franchise sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du Code des TCA et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi.

Vu pour validation

A ..... le 21/01/2019

Chef d'Inspection, (5)

A ..... le 21/01/2019

(1) - Rayer les mentions inutiles.
(2) - N° dans la série annuelle,
(3) - Nom, Prénom, Profession, Adresse du bénéficiaire,
(4) - Numéro d'Identification Statistique.
(5) - Signatures du bénéficiaire de la franchise et du chef d'inspection

Scanned with AltaScanner

مفتشية الضرائب

№ 2225021

ضريبة

ANNEE : 2019

AUTORISATION D'ACQUISITION EN FRANCHISE (1)

1) - Biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
(Décret législatif N° 93-12 du 05 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement)
2) - Biens d'équipement utilisés par les jeunes promoteurs éligibles à l'aide du fonds national de soutien à l'emploi des jeunes (Article 42-4 du code des TCA).
3 - Opérations relatives aux contrats portant sur la réalisation d'investissements d'importance nationale.
(Article 91 de la loi de finances pour 1993 modifié par l'article 101 de la loi de finances pour 1994).

Je soussigné (3) .....

Redevable .....(4) certifie que les biens, travaux ou services ci-dessous visés entrent directement dans la réalisation de l'investissement exonéré et sont destinés à la réalisation d'opérations imposables à la TVA.

N° et date de la facture d'achats ou de travaux ou du D3	Désignation des biens travaux ou services acquis	Nom du fournisseur ou origine de l'importation	Valeur des biens, travaux ou services H.T.	Montant de la TVA rion acquittée	Affectation précise des biens travaux ou services
D10	DE MOULES	CHAOUCH			DECISION
2019	COMPLEMENT	D'INVESTISSEMENT			A.N.D.I
000335	AV. d'Algérie	TEBESSA			
du	APPAREILS	CO			
29/01/2019	Institution	CATINA			du
	Agence				

Je m'engage à acquitter le montant de la taxe sus indiquée au cas ou ces biens travaux ou services ne recevraient pas la destination ayant motivé la franchise sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du Code des TCA et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi.

Vu pour validation

A ....., le 03/02/2019

Chef d'inspection, (5)

A ....., le 03/02/2019

Le Redevable (5)

(1) - Rayer les mentions inutiles,
(2) - N° dans la série annuelle,
(3) - Nom, Prénom, Profession, Adresse du bénéficiaire,
(4) - Numéro d'identification Statistique,
(5) - Signatures du bénéficiaire de la franchise et du chef d'inspection.

3

Scanned with AltaScanner

الملحق 05: إعفاءات القيمة المضافة لسنة 2020

مديرية الضرائب لولاية

مفتشية الضرائب

Série F - n° 20 (2013)

N° 2336688

ضريبة

ANNEE 12-2020

AUTORISATION D'ACQUISITION EN FRANCHISE (1)

1) - Biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
(Décret législatif N° 93-12 du 05 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement)
2) - Biens d'équipement utilisés par les jeunes promoteurs éligibles à l'aide du fonds national de soutien à l'emploi des jeunes (Article 42-4 du code des TCA).
3 - Opérations relatives aux contrats portant sur la réalisation d'investissements d'importance nationale.
(Article 91 de la loi de finances pour 1993 modifié par l'article 101 de la loi de finances pour 1994).

Je soussigné (3)

Redevable n° (4) certifie que les biens, travaux ou services ci-dessous visés entrent directement dans la réalisation de l'investissement exonéré et sont destinés à la réalisation d'opérations imposables à la TVA.

N° et date de la facture d'achats ou de travaux ou du D3	Désignation des biens travaux ou services acquis	Nom du fournisseur ou origine de l'importation	Valeur des biens, travaux ou services H.T.	Montant de la TVA non acquittée	Affectation précise des biens travaux ou services
DAC n° 2020-006704 du 26.12.2020	Micro (05) Imprimante (02)	Yiwu Uranus ... CHINE	3.602.780,50		27/06/2016 (Création)

Je m'engage à acquitter le montant de la taxe sus indiquée au cas ou ces biens travaux ou services ne recevraient pas la destination ayant motivé la franchise sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du Code des TCA et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi

Vu pour validation

A ..... le .....

Chef d'Inspection, (5)

A ..... le 02/03/2021

Le Redevable (4)

(1) - Rayer les mentions inutiles,
(2) - N° dans la série annuelle,
(3) - Nom, Prénom, Profession, Adresse du bénéficiaire,
(4) - Numéro d'Identification Statistique,
... du bénéficiaire de la franchise et du chef d'inspection.

Scanned with AltaScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الضرائب لولاية

مفتشية الضرائب

Série F - n° 20 (2013)

N° 2336686

ضريبة

ANNEE : 2020

AUTORISATION D'ACQUISITION EN FRANCHISE (1)

1) - Biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
(Décret législatif N° 93-12 du 05 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement)
2) - Biens d'équipement utilisés par les jeunes promoteurs éligibles à l'aide du fonds national de soutien à l'emploi des jeunes (Article 42-4 du code des TCA).
3 - Opérations relatives aux contrats portant sur la réalisation d'investissements d'importance nationale.
(Article 91 de la loi de finances pour 1993 modifié par l'article 101 de la loi de finances pour 1994).

Je soussigné (3)

Redevable n°

(4) certifie que les biens, travaux ou services ci-dessous visés entrent directement dans la réalisation de l'investissement exonéré et sont destinés à la réalisation d'opérations imposables à la TVA.

N° et date de la facture d'achats ou de travaux ou du D3	Désignation des biens travaux ou services acquis	Nom du fournisseur ou origine de l'importation	Valeur des biens, travaux ou services H.T.	Montant de la TVA non acquittée	Affectation précise des biens travaux ou services

Je m'engage à acquitter le montant de la taxe sus indiquée au cas ou ces biens travaux ou services ne recevraient pas la destination ayant motivé la franchise sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du Code des TCA et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi.

Vu pour validation

A ....., le .....

Chef d'Inspection, (5)

A .....

(5)

(1) - Rayer les mentions inutiles.
(2) - N° dans la série annuelle.
(3) - Nom, Prénom, Profession, Adresse du bénéficiaire.
(4) - Numéro d'Identification Statistique.
(5) - Signatures du bénéficiaire de la franchise et du chef d'inspection.

Scanned with AltaScanner

الملحق 06: جدول النتائج لسنة 2021

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	23 703 957		19 090 702	
Impôts et taxes et versements assimilés	3 292 674		7 953 315	
IV-Excédent brut d'exploitation		68 594 135		92 596 273
Autres produits opérationnels		240 098		1 759 786
Autres charges opérationnelles	4 649 242		2 296 099	
Dotations aux amortissements	55 495 674		46 629 346	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		8 689 316		45 430 614
Produits financiers		2 574 216		4 378 825
Charges financières	1 001 556		4 401 886	
VI-Résultat financier		1 572 660	23 061	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		10 261 977		45 407 553
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	566 225		8 503 289	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9 695 751		36 904 264

(*) A détailler sur état annexe à joindre

Scanned with AltaScanner

Activité

Adresse

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	9 695 751
	Perte	
II Reintegrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote- part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	566 225
	Impôts différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		4 602 868
Autres réintégrations *		121 257
	Total des réintégrations	5 290 351
III Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les benefices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		
	Total des déductions	
IV Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2017		
Déficit de l'année 2018		
Déficit de l'année 2019		
Déficit de l'année 2020		
	Total des déficits à déduire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	14 986 103
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

Scanned with AltaScanner

الملحق 07: النتيجة الجبائية

CERTIFICATION DES COMPTES

CABINET DU COMMISSARIAT AUX COMPTES : .....

Adresse .....

.....

Numéro d'Identification Fiscale | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

B **RECAPITULATION DES ELEMENTS D'IMPOSITION :**

1- IMPOT SUR LE BENEFICE DES SOCIETES :

		DA.
a) Résultat comptable (1) :	Bénéfice : ☒ Perte : ☐	9 695 751
b) Résultat fiscal (2) :	Bénéfice : ☒ Perte : ☐	14 986 103
Dont :		
- Bénéfice taxé au taux de	%. 26%	2 139 328
- Bénéfice taxé au taux de	%.....	
- Bénéfice taxé au taux de	%.....	
- Bénéfice consolidé (Régime de groupe)	%.....	
- Bénéfice exonéré (3): (Taux d'exonération :	%) ANDI 05/10/2020	12 846 775
- MONTANTS REINVESTIS AU COURS DE L'EXERCICE (4) :		

-LA SOCIETE RELEVE DU REGIME FISCAL DES GROUPES DE SOCIETES ☐

-MERE ☐ MEMBRE ☐

2- TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE :

NATURE DES OPERATIONS	Nature des opérations réalisées	Montant* brut du chiffre d'affaires avant application de la réfaction
OPERATIONS IMPOSABLES : Montant des opérations de ventes en gros portant sur les produits dont le prix de vente comporte plus de 50% de droits indirects		DA.
Montant des ventes au détail, portant sur les produits dont le prix de vente comporte plus de 50% de droits indirects		
Opérations de ventes en gros		
Autres opérations ouvrant droit à la réfaction	IMPORT EXPORT	168 781 212
Ventes et opérations ne bénéficiant pas de réfaction		
MONTANT TOTAL DU CHIFFRE D'AFFAIRES IMPOSABLE* (1) :		168 781 212
OPERATIONS EXONEREES : DECISION ANDI 05/10/2020	FABRICATION	357 788 463
.....		
.....		
MONTANT TOTAL DU CHIFFRE D'AFFAIRES EXONERE (2).....		357 788 463
MONTANT GLOBAL DU CHIFFRE D'AFFAIRES REALISE (1) + (2)		526 569 675

* Le montant des sommes à indiquer sur la présente déclaration doit être arrondi au dinar inférieur s'il n'atteigne pas dix (10) dinars, toute somme supérieure à un (1) dinar est comptée pour dix (10) dinars inférieurs

(1) et (2) cochez la case vides appropriée dans le cas d'un bénéfice ou d'une perte ;

(3) résultats bénéficiant d'exonérations ou d'abattements (totales ou partielles) à quelque titre que ce soit ;

(4) réinvestissements réalisés en vertu des dispositions de l'article 142 du CID et celles de l'article 57 de la LFC pour 2009.

Scanned with AltaScanner

الملحق 08: ميزانية المؤسسة (جزء أصول)

Activité:

Adresse:

Exercice clos le 31/12/2021

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	312 400	244 566	67 833	125 166
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	567 069 256	136 170 191	430 899 064	403 415 482
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	203 031 311		203 031 311	198 265 316
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	6 850 000		6 850 000	4 500 000
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**777 262 967**	**136 414 758**	**640 848 208**	**606 305 966**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	176 885 964		176 885 964	138 280 877
Créances et emplois assimilés				
Clients	24 950 626		24 950 626	18 469 884
Autres débiteurs	25 521 608		25 521 608	77 875 934
Impôts et assimilés	1 606 199		1 606 199	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	56 357 396		56 357 396	87 458 313
TOTAL ACTIF COURANT	**285 321 796**		**285 321 796**	**322 085 008**
TOTAL GENERAL ACTIF	**1 062 584 763**	**136 414 758**	**926 170 005**	**928 390 974**

Scanned with AltaScanner

قائمة الملاحق

ملحق 09: ميزانية المؤسسة (جزء خصوم)

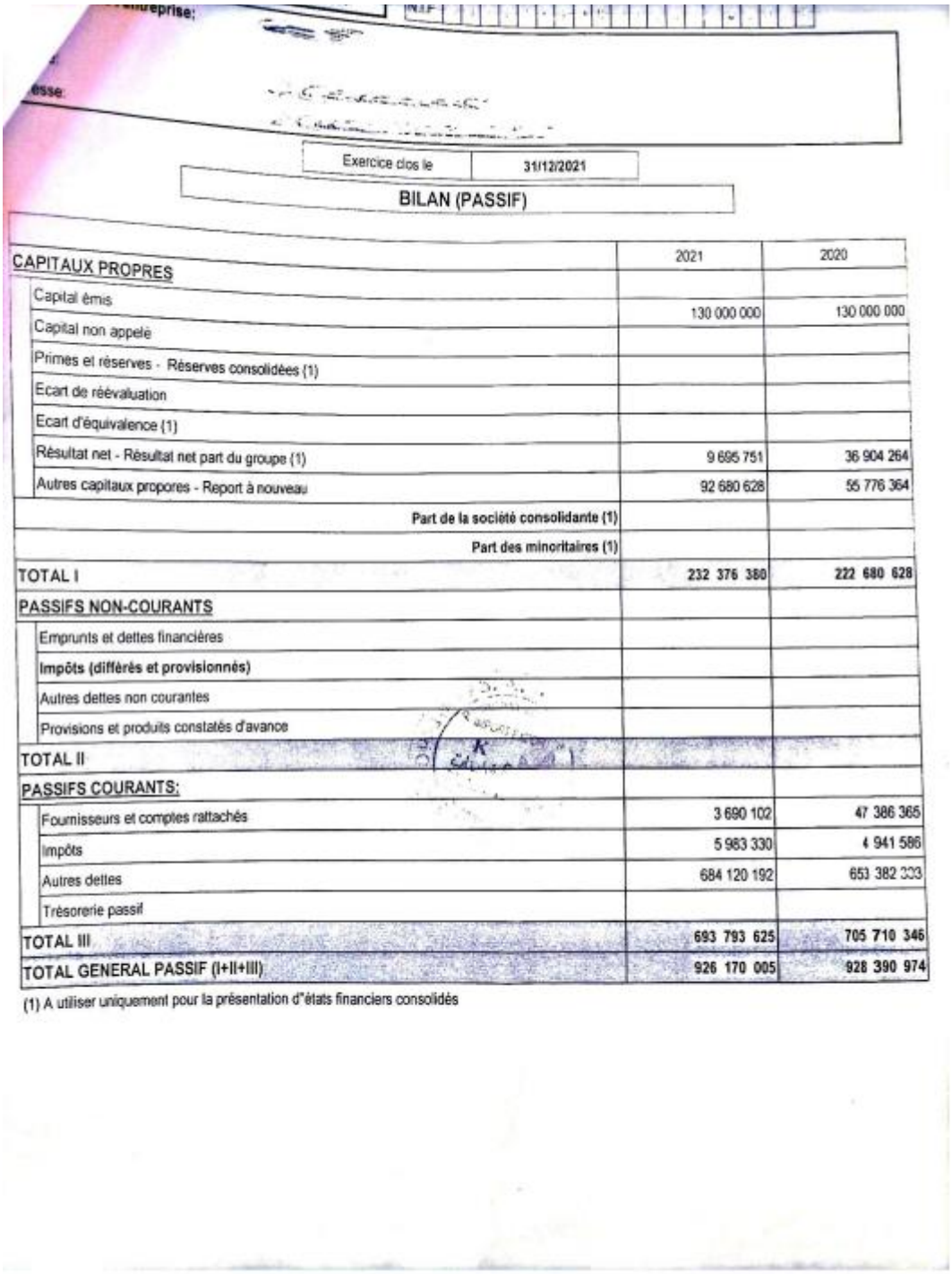

Exercice clos le 31/12/2021

BILAN (PASSIF)

	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	130 000 000	130 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	9 695 751	36 904 264
Autres capitaux propres - Report à nouveau	92 680 628	55 776 364
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**232 376 380**	**222 680 628**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 690 102	47 386 365
Impôts	5 983 330	4 941 586
Autres dettes	684 120 192	653 382 333
Trésorerie passif		
TOTAL III	**693 793 625**	**705 710 346**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**926 170 005**	**928 390 974**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Scanned with AltaScanner

الملحق 10: مقرر منح مزايا الاستغلال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و المناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

الشباك الوحيد اللامركزي بالجزائر

مقرر منح مزايا الإنجاز

رقم : 0/ 2016/00/0338 المؤرخ في : 27 JUIN 2016

المدير العام :

- بمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل و المتمم،
- بمقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009،
- و بمقتضى الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أغسطس 2010 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ،
- و بمقتضى القانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، و المتضمن قانون المالية لسنة 2012
- بمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، و المتضمن قانون المالية لسنة 2013 ،
- و بمقتضى القانون رقم14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، لاسيما المادتين74 و 97 ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق بصلاحيات تنظيم و سير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب و مقرر منح المزايا و كيفيات ذلك ،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 01 أفريل 2010 المتضمن تعيين المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 03 أكتوبر 2010 المتضمن تعيين مدير (ة) الشباك الوحيد اللامركزي بولاية الجزائر
- و بمقتضى المقرر رقم 310/ن م م ت/10 المؤرخ في 25 نوفمبر 2010 الصادر عن المدير العام المتضمن تفويض إمضاء لمدير(ة) الشباك الوحيد اللامركزي بالجزائر

- البلدية : أولاد موسى
- رمز البلدية : 3520
- الولاية : بومرداس

المادة 6 : نظام المزايا

يستفيد المشروع المشار إليه في المواد أعلاه من مزايا النظام العام

المادة 7 : المزايا الممنوحة :

زيادة على الحوافز الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، و دون الاخلال بالتشريع الساري يستفيد المشروع الإستثماري المشار إليه أعلاه من مزايا الإنجاز الآتية :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل و من الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية [illegible] إنجاز المشاريع الإستثمارية،

المادة 8 : تاريخ [illegible]

حددت فترة الإنجاز [illegible] شهر .

تدخل هذه الفترة حيز التطبيق ابتداءا من تاريخ إمضاء هذا المقرر.

المادة 9 :صلاحية المقرر :

يصبح مقرر منح المزايا باطلا، بالنسبة للإستثمارات القابلة للحصول على المزايا و التي لم تعرف بداية انجاز، بمرور تسليمه وهذا طبقا للمادة 38 من المرسوم التنفيذي 08-98 المذكور أعلاه .

المادة 10 : إلتزامات المستثمر :

بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول لاسيما تلك المتعلقة بقوانين المالية و مقابل الإمتيازات الممنوحة، يتعهد المستثمر المعين في المادة 2 بإنجاز الإستثمار المحدد في المواد 3،4 و5 المذكورين أعلاه

كما يتعهد المستثمر بـ :

اللجوء إلى السلع و الخدمات المنتجة محليا كلما كانت متوفرة في السوق.

تلبية السوق المحلية بمنتجاته من باب الأولوية.

الوفاء بإلتزاماته المستقبلية في مجال استثمارات العصرنة و رفع الإنتاج ضمن الآجال التعاقدية.

المادة 11 : مزايا خاصة بالإستغلال :

بإمكان الإستثمار المحدد في المواد 3، 4 ، و 5 من هذا المقرر، أن يستفيد، بعد إنجازه، من المزايا بعنوان الاستغلال بعد معا
الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، و ذلك دون الاخلال بالتشريع الساري،

على المستثمر التقرب من الشباك الوحيد اللامركزي المعني للإستفادة من مقرر منح مزايا الاستغلال طبقا للفقرة 2
من المادة 7 من الأمر الرئاسي رقم 06-08 المذكور أعلاه .

و يمكن للمستثمر الاستفادة من إمتيازات الإستغلال عند الدخول الجزئي لمشروعه. في هذه الحالة، يمنح له قرار وحيد لـ
إمتيازات الإستغلال،

و في حالة قيام المستثمر بتأجيل تنفيذ مزايا الإستغلال، فإنه سيخضع للجباية وفقا لشروط القانون العام، على إنتاجه أو
الجزئي إلى غاية إعداد معاينة الدخول في الإستغلال و إعداد مقرر منح مزايا الإستغلال الذي ينطلق بعده سريان مدة المزا
الممنوحة للإستغلال،

يعتبر الدخول في الاستغلال الجزئي للمشروع، تخلي المستثمر عن كل حق في تمديد آجال هذا المقرر .

المادة 12 : محضر إثبات المعاينة النهائي:

إن محضر إثبات المعاينة النهائي إجراء إجباري، يتم القيام به لدى مصالح الضرائب المختصة إقليميا، و ذلك في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما بعد انقضاء أجل الإنجاز،

و في غياب القيام بهذا الإجراء، فإنه يمكن الشروع في إجراء الإلغاء، طبقا لأحكام المادتين 12 و 13 من القرار الوزاري المشترك، و المؤرخ في 25 جوان 2008،

المادة 13 : متابعة المشروع الإستثماري:

يلتزم المستثمر المشار إليه في المادة 2 أعلاه، بتقديم كشف سنوي لمدى تقدم المشروع موضوع هذا المقرر لدى المصالح الجبائية طبقا للمواد 41و 42 من المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المذكور أعلاه ،

المادة 14 : إحترام الإلتزامات :

في حالة عدم احترام الالتزامات المصرح بها، يمكن للوكالة السحب الكلي أو الجزئي للمزايا الممنوحة دون الإخلال بالأحكام القانونية الأخرى.

مقرر السحب يتم إعداده من قبل الوكالة،طبقا للمادة 32 مكرر1و 33 من الامر الرئاسي رقم 06-08 المذكور أعلاه .

المادة 15 : حالة التصريح الكاذب

يؤدي كل تصريح كاذب لدى الوكالة [illegible] دون الإخلال بالأحكام القانونية الأخرى السارية المفعول.

المادة 16 : تبليغ المقرر

تبلغ نسخة من هذا المقرر طبقا [illegible] 01-03 المذكور أعلاه لكل من المديرية العامة للضرائب و المديرية العامة للجمارك المعنيتان بتنفيذ [illegible]

الملحق 11: وثيقة تصريح G29

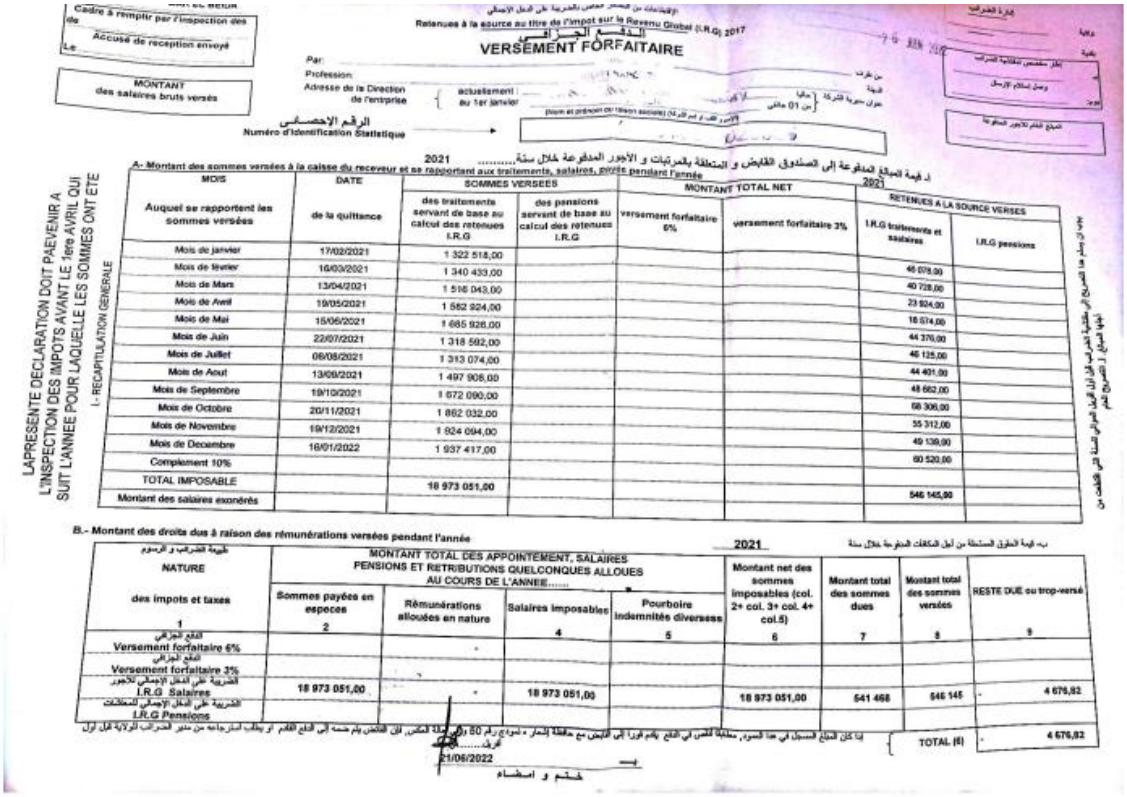

Retenues à la source au titre de l'impot sur le Revenu Global (I.R.G) 2017

VERSEMENT FORFAITAIRE

Cadre à remplir par l'inspection des

Accusé de réception envoyé

MONTANT des salaires bruts versés

Par:

Profession:

Adresse de la Direction de l'entreprise

actuelement au 1er janvier

Numéro d'identification Statistique

2021

A- Montant des sommes versées à la caisse du receveur et se rapportant aux traitements, salaires, pirités pensions l'année 2021

MOIS Auquel se rapportent les sommes versées	DATE de la quittance	SOMMES VERSEES des traitements servant de base au calcul des retenues I.R.G	SOMMES VERSEES des pensions servant de base au calcul des retenues I.R.G	MONTANT TOTAL NET versement forfaitaire 6%	MONTANT TOTAL NET versement forfaitaire 3%	RETENUES A LA SOURCE VERSES I.R.G traitements et salaires	RETENUES A LA SOURCE VERSES I.R.G pensions
Mois de janvier	17/02/2021	1 322 518,00				46 078,00	
Mois de février	16/03/2021	1 340 433,00				40 728,00	
Mois de Mars	13/04/2021	1 516 043,00				23 924,00	
Mois de Avril	19/05/2021	1 582 924,00				18 574,00	
Mois de Mai	15/06/2021	1 685 926,00				44 376,00	
Mois de Juin	22/07/2021	1 318 592,00				46 125,00	
Mois de Juillet	09/08/2021	1 313 074,00				44 401,00	
Mois de Aout	13/09/2021	1 497 908,00				48 662,00	
Mois de Septembre	19/10/2021	1 672 090,00				68 306,00	
Mois de Octobre	20/11/2021	1 862 032,00				55 312,00	
Mois de Novembre	19/12/2021	1 924 094,00				49 136,00	
Mois de Decembre	16/01/2022	1 937 417,00				60 520,00	
Complement 10%							
TOTAL IMPOSABLE		18 973 051,00				546 145,00	
Montant des salaires exonérés							

I.- RECAPITULATION GENERALE

LA PRESENTE DECLARATION DOIT PARVENIR A L'INSPECTION DES IMPOTS AVANT LE 1ers AVRIL QUI SUIT L'ANNEE POUR LAQUELLE LES SOMMES ONT ETE

B.- Montant des droits dus à raison des rémunérations versées pendant l'année 2021

NATURE des impots et taxes	MONTANT TOTAL DES APPOINTEMENT, SALAIRES PENSIONS ET RETRIBUTIONS QUELCONQUES ALLOUES AU COURS DE L'ANNEE..... Sommes payées en especes	Rémunérations allouées en nature	Salaires imposables	Pourboire Indemnités diverses	Montant net des sommes imposables (col. 2+ col. 3+ col. 4+ col.5)	Montant total des sommes dues	Montant total des sommes versées	RESTE DUE ou trop-versé
	2		4	5	6	7	8	9
Versement forfaitaire 6%								
Versement forfaitaire 3%								
I.R.G Salaires	18 973 051,00		18 973 051,00		18 973 051,00	541 468	546 145	- 4 676,82
I.R.G Pensions								
						TOTAL (6)		- 4 676,82

21/06/2022

Scanned with AltaScanner

جدول المحتويات

جدول المحتويات

جدول المحتويات :

الفصل الأول: واقع الإعفاءات الجبائية في الاقتصاد الجزائري 2

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة التحفيز الجبائي **3**

المطلب الأول: مفهوم الاعفاء الجبائي وخصائصه 3

المطلب الثاني: أهداف سياسة الاعفاء الجبائي 6

المطلب الثالث: أشكال الإعفاءات الجبائية 7

المبحث الثاني: تقييم الاعفاءات الجبائية **9**

المطلب الأول: تحليل الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لسياسة الاعفاءات الجبائية 9

المطلب الثاني: دراسة التحديات التي تواجه تنفيذ الاعفاءات الجبائية 11

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سياسة الاعفاءات 14

المبحث الثالث : الهيئات المسؤولة عن منح الإعفاءات الجبائية ودعم الاستثمار في الجزائر **16**

المطلب الأول: المجلس الوطني للاستثمار CNI 16

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 17

المطلب الثالث: هيئات دعم أخرى 21

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر، الواقع والتحديات. 28

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار **29**

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار، خصائصه، أنواعه 29

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار وأهم العوامل المحددة له : 33

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار 36

المبحث الثاني : الإطار العام للمناخ الاستثماري الجيد **37**

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار وأهم العوامل المشكلة له **37**

المطلب الثاني: مؤشرات تحديد المناخ الاستثماري الفعال 40

المطلب الثالث: أهمية مناخ الاستثمار 43

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر **44**

المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار في التشريع الجزائري 44

المطلب الثاني: عراقيل تطور الاستثمار في الجزائر 46

المطلب الثالث: متطلبات ترقية قطاع الاستثمار في الجزائر : 49

جدول المحتويات

الفصل الثالث: دراسة دور الإعفاءات الجبائية في ترقية الاستثمار 53

المبحث الأول : تقديم مركز الضرائب . **54**

المطلب الأول: تعريف ومهام مركز الضرائب 54

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب 55

المطلب الثالث: مهام المديريات الفرعية لمركز الضرائب 56

المبحث الثاني : دراسة ملف مؤسسة اقتصادية في ظل الإعفاءات الجبائية **59**

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة 59

المطلب الثاني : تحليل اثر الإعفاءات الجبائية على نتائج المؤسسة 63

المطلب الثالث: دور الإعفاءات في تطور الاستثمار 70